كلية الحقوق

قسم القانون الدولى العام

الجهود المصرية

لتوفير الحق فى الغذاء للشعب المصرى

"Egyptian efforts to provide the right to food for the Egyptian people"

إعـداد الباحـــث

أحمد أبو الفتوح محمد المرغنى حبلص

مُلخص الدراسة:

لاشَك أن تَوفير الغِذاء سَواء للفَرد أو الجَماعة يَتم عن طَريق البِناء المُؤسسى والهَيكلى؛ كما يَتم عن طَريق البِناء الفِكرى والعِلمى لبِناء الأمن الغذائى **(FS)** بِجَميع أبعاده. وبالتَالى؛ يَتحقق الأمن الغذائى **(FS)** ويَتمتع به جَميع الأفراد وفى جَميع الأوقات بالإمكانيات المَادية والإقتصادية والبَشرية بِغَرض الحُصول على الأغذية الكَافية والسَليمة والمُغذية، ويُمكن القَول بأن حَق الإنسان فى الغِذاء هو حَق من حُقوقه الغَير قَابلة للتَجزئة والمُترابطة، وبتَمكين الأفراد منها بِصِيغة مُتساوية إعمالاً للدِيمقراطية وسُلطة القَانون لتَمكين الأفراد من التَعبير عن حَاجاتهم الغذائية بِحُرية كَاملة، ولا يَنفصل ذلك عن إشكالية بِناء التَنمية بمُختلف أبعادها، ومن تَحسين عَمل الأسواق التِجارية على المُستويين الدَاخلى والدَولى.

كما تَرتبط أيضاً بتَمكين الأفراد من خلال الحُصول على المَوارِد والأصول والتى من أهمها الأراضى والمياه النَقية؛ بالإضافة إلى الوُصول إلى سُوق العِمالة، أىَ الأيدى العَاملة المُؤهلة والمُدربة، والحَق فى ضَمان الأغذية السَليمة ومن الحُصول على المُساعدات التَغذوية سَواء من الدَولة أو عن طَريق المُساعدات الأجنبية، فضلاً عن أىَ حَالة للأمن الغذائى قد تَضم كلاً من (**الجوع، نَقص التَغذية** أو تَتَضمن إحداهما).

ومن الجَدير بالذِكر؛ يُمكن أن يكون هُناك فَائض فى الإنتاج فى دَولة ما لكن تَسوده حَالة **اللاأمن الغذائى** نَتيجة عدم تَمكين الأفراد منه أو لسَبب إنعدام التَوزيع العَادل للمَوارِد الغذائية، أو عدم إستدامتها...، كما يُمكن القَول بِأن تَتَسبب عَوامِل خَارِجية فى حالة **اللاأمن الغذائى** مثل (**الفَقر، الحُروب، ضِعف التَنمية، ضِعف القُدرة الشرائية للأفراد بِسَبب البَطالة، التَهديدات البيئية، ....** إلخ)، فحَالة **اللأمن الغذائى** هى حَالة مُعقدة تَشترك فى إحداثها مَجموعة من العَوامل المُرتبطة تَحتاج إلى حِلول مُستدامة لتَحقيقها، بالإضافة إلى بِناء أمن غذائى مُستدام.

Abstract

There is no doubt that the provision of food, whether for the ndividual or the group, is through institutional and structural building. It also takes place through the intellectual and scientific building of building food security (**FS**) in all its dimensions. And therefore; Food security (**FS**) is achieved and enjoyed by all individuals at all times with material, economic and human resources for the purpose of obtaining adequate, safe and nutritious food, and it can be said that the human right to food is one of his rights that are indivisible and interdependent. To enable individuals to express their food needs in complete freedom, and this is not separated from the problem of building development in its various dimensions, and from improving the functioning of commercial markets at the domestic and international levels.

It is also related to empowering individuals through access to resources and assets, the most important of which are clean water and land; In addition to access to the labor market, that is, the labor force, and the right to ensure safe food and access to nutritional aid either from the state or through foreign aid, as well as any food security situation that may include both (**hunger**, **nutritional deficiency**, **or one of them**).

It is worth mentioning; There may be a surplus in production in a country, but food insecurity prevails as a result of individuals not empowering it or because of the lack of equitable distribution of food resources, or their unsustainability … It can also be said that external factors cause food insecurity such as (**poverty**, **Wars**, **poor development**, **weak purchasing power of individuals due to unemployment**, **environmental threats**, …. etc.), the situation of food security is a complex situation in which a set of related factors need sustainable solutions to achieve it, in addition to building sustainable food security.

المقدمة:

تَلتزم الدِول من خلال جُهودها الفردية أو من خلال التَعاوُن الدَولى بِوَضع مَجموعة من **(التَدابير، الإجراءات)** لإنتاج الأغذية وحِفظها وتَوزيعها لضَمان تَمكين كُل شَخص بِسُهولة من الحُصول على الغذاء الكَافى، حيث يَجب إعطاء بَعض المَفاهيم الإهتمام الكَافى مثل **(الأمن الغذائى، الإستدامة الغذائية، السِيادة الغذائية)** من خلال حَق الشعوب فى تَحديد نُظمها الغذائية والزراعية، ولا يَقتصر الحَق فى الغذاء على إحتواء عَدد مُعين من السُعرات الحَرارية، بالإضافة إلى كمية مُعينة من الغذاء الأساسى للفَرد، ولكن يَجب أن يكون لدىَ الجَميع الوَسائل **(المَادية، الإقتصادية)** للحُصول على الغذاء الكَافى أو إنتاجه فى جَميع الأوقات [١].

ومن الجَدير بالذكر؛ إن التَحرُر من الجُوع حَق أساسى لكُل إنسان، حيث يَهدف هذا الحَق إلى **(القضاء على الجُوع وسُوء التغذية)**، لأنه حَق قَائم بِذَاته مُعترف به فى **(القَانون الدَولى)**، وفى مَجموعة من الدَساتير المَحلية، كما يَفرض على الدِول إلتزامات بـ **(إحترام، حِماية)** وإعمال الحَق فى الغذاء الكَافى، كما يُؤدى إلى إحترام الحَق فى الحُصول على الغذاء، حيث يَرتبط إرتباطاً وَثيقاً بحُقوق **صِغار مُنتجى الغذاء الرَئيسيين** مثل **(الصيادين، المُزارعين، الرُعاة** فى **الوُصول** إلى كلاً من **الموارد (البَحرية، الأراضى، الكلأ، .....)** [٢].

وإذا ما نَظرنا إلى تَجارِب الدِول الأخرى؛ نَجد أن هُناك تَقَدُماً مَلحوظاً تَحقق على مَدىَ العَقد المَاضى فى **(أمريكا اللاتينية، بَعض دِول إفريقيا وشرق آسيا)** نَتيجة لتَضافُر جُهود كلاً من **(مُنظمات المُجتمع المَدنى (Civil society organizations)** وبإختصار **(CSO)**، **الحَركات الإجتماعية، البَرلمانيين، المُؤسسات الوَطنية لحُقوق الإنسان)** لوَضع قَانون لـ **(الأمن**

---

(١) وللمزيد من التفاصيل فى هذا السياق يمكن الرجوع إلى:-

- **د. مليكة زغيب، د. زينة قمرى،" البيئة الزراعية المُستدامة والمُنتجات المُعدلة وراثياً "، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد (٥)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، بسكرة، الجزائر، يونيو، ٢٠٠٩، صـ ١٣٠ – ١٥٥.**

(٢) د. الحسين عمروش،" الشَركات العابرة للقارات وتَقويض السيادة الغذائية للدول "، مجلة دراسات قانونية، العدد (١٢)، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، أغسطس، ٢٠١١، صـ ٥٩ – ٧٢.

الغذائى والتَغذية) أو إنشاء **(مَجلس الأمن الغذائى الوَطنى والتَغذية)** أو إنشاء **(وِكالة وَطنية للأمن الغذائى)** [١].

أما فى **(مصر)**؛ فقد نَصت المادة **(79)** من **الدِستور المَصرى الجَديد** على أنه "لكُل مُواطن الحَق فى غذاء صِحى وكَافى، وماء نَظيف، حيث تَلتزم الدَولة بتَأمين المَوارِد الغذائية للمُواطنين كُافة، كما تَكفُل السِيادة الغذائية بِشَكل مُستدام، وتَضمن الحِفاظ على التَنوُع البَيولوجى الزِراعى، بالإضافة إلى أصناف النَباتات المَحلية للحفاظ على حُقوق الأجيال المُستقبلية مما يُحقق عَملية التَنمية المُستدامة"، حيث تُعتبر **المرة الأولى** التى يَحظىَ بها الحَق فى الغذاء بمَادة دِستورية مُستقلة بعدما كان هذا الحَق الهام يُدرَج بِشَكل عَابر وَسط حُقوق أخرىَ كَثيرة [٢].

كما أن النَص على **السِيادة الغذائية** يَجعل من **(مصر)** الدَولة العَربية **الأولىَ** التى يَشتمل دِستورها على هذا الحَق، كما تُعتبر هذه المادة خُطوة هامة من حيث وَضعها فى إطار الحقوق **(الإقتصادية، الإجتماعية)** التى تَلتزم بها الدَولة، وإذا أضفنا إلى ذلك المَادة الدِستورية التى تُلزِم الدَولة المصرية بـ **(الإتفاقيات، المُعاهدات)** الدَولية التى وَقعت عليها **(مصر)**، بالإضافة إلى القَوانين التى تَكفُل الحَق فى الحُصول على المَعلومات، فإنه يُصبح لَدينا إطار دِستوري يَصلُح كَنُقطة إنطلاق للعَمل الجَاد فى سَبيل تَفعيل هذا الحَق، والعَمل على تَحقيق الأهداف المَرجوة منه والمُتمثلة فى **(القَضاء على الجُوع وسُوء التَغذية)** على أُسس من **(العدالة، الإستدامة)** بما يُحقِق الكَرامة الإنسانية للمُواطن وإستقلال القَرار للوَطن [٣].

---

(١) د. محمد عبدالرؤوف عبدالحميد، د. هديل بنجر،" تَأثير التَصحُر والجَفاف على دول مجلس التعاون وتَحقيق الأمن الغذائى"، مجلة آراء حول الخليج، العدد (١٠١)، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، نوفمبر، ٢٠١٥، صـ ٨٧ – ٩٢.

(٢) جمهورية مصر العربية،" المادة 79 من الدستور المَصرى "، الدستور المصرى، القاهرة، ٢٠١٤، صـ ٢٧.

(٣) وللمزيد من التفاصيل فى هذا السياق يمكن الرجوع إلى:-

- **د. عبدالله بن حمد بن زاهر الغافرى، د. سانموغام ايه براثابار،" نَحو الإستدامة والعَدالة فى الحُصول على المياه: الأفلاج فى سلطنة عمان: تَصاميمها وإستخداماتها "، مجلة الدراسات العمانية، العدد (١٨)، وزارة التراث والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، ٢٠١٦، صـ ٢٧ – ٤٥.**

أسبـاب إختيـار موضـوع الدراسـة:

١- أهمية قَضية حَق الفَرد فى تَحقيق مُستوىَ مَعيشى مُناسب كَحَق من حُقوق الإنسان والتى تُعَد الرَكيزة الأساسية التى تَقوم عليها الحُقوق الإقتصادية والإجتماعية.

٢- تَزايُد أعداد الأشخاص والأفراد الذين هُم بِحَاجة إلى الحِماية الوَطنية.

٣- عَدم إهتمام مُعظم الدِول وبالأخص الدِول الآخذة فى النِمو بِحماية حَق الفَرد فى تَحقيق غذاء كَافى وصِحى؛ مما يُؤدى إلى تَحقيق مُستوىَ مَعيشى مُناسب للفرد دَاخل المُجتمع.

٤- إبراز حَق الفَرد فى الحُصول على الغِذاء الكَافى على الوَجه المَطلوب؛ بالإضافة إلى بَيان الحُقوق التى يَجب الحُصول عليها على أرض الوَاقِع.

أهميـة الدراسـة:

١- تَكمُن أهمية مَوضوع الدراسة بِمَدىَ تَعلُقه بحَياة الأفراد؛ وبمُستوىَ المَعيشة اللائق بهم، وبالتَالى تَمكين الفَرد من طَاعته لرَبه وتَأديته لوَاجباته نَحو الآخرين.

٢- يُعَد حَق الفَرد فى تَحقيق مُستوىَ مَعيشى مُناسب مَوضوعاً إجتماعياً وإقتصادياً وتَربوياً وثَقافياً وصِحياً.

٣- وُجود قَليل من الوَعى لدىَ الأفراد عن حَقهم فى الغِذاء الكَافى؛ بالإضافة إلى الحُقوق المُتعلقة بِذلك.

٤- التَعرُف على مَدى إلتزام **(مصر)** بِإحترام وحِماية حَق الفَرد فى تَحقيق مُستوى مَعيشى مُناسب؛ بالإضافة إلى مَعرِفة **(المُعوقات، المُشكلات)** التى تَحوُل دون تَحقيق ذلك، وتَقديم **(المُقترحات، التَوصيات)** البَناءة التى تُساعد على الوَفاء بتلك الإلتزامات للوُصول للهَدف الأساسى والمَنشود وهو تَمتُع جَميع المَواطنين بأعلىَ مُستوىَ من المَعيشة والحَياة الكَريمة.

مشكلــة الدراســة:

تَكمُن مُشكلة الدِراسة فى عدم نَيل الأفراد لحَقهم الكَافى فى الغِذاء مما يَكفُل لهم تَحقيق مُستوىَ مَعيشى مُناسب بِالرَغم من وُجود الإتفاقيات والمَواثيق والتَشريعات الدَولية والوَطنية التى نَادت بِحَق الفَرد فى تَحقيق مُستوىَ مَعيشى مُناسب؛ إلا أن هُناك تَقصير كَبير من مُعظم الدِول وبِالأخص الدِول الآخذة فى النِمو فى إعمال هذا الحَق من خلال التَشريعات الوَطنية وتَطبيقها على أرض الوَاقع، بالإضافة إلى تَعدُد المُعوقات التى تُؤدى إلى إنخفاض مُستوى مَعيشة الأفراد دَاخل المُجتمع وبِالأخص فى **(مصر)** لأسبَاب عَديدة، وكان لِزاماً على البَاحِث الوُقوف على هذه المُشكلة والتَطرُق لِسُبل مُعالجتها.

أهــداف الــدراســة:

تَهدِف هذه الدِراسة إلى تَناوُل أهم الجُهود المَصرية المَبذولة فى مَجال إعمال حَق الفَرد فى الغِذاء الكَافى لتَحقيق مُستوىَ مَعيشى مُناسب؛ بالإضافة إلى حِماية الفَرد وحُرياته الأساسية فى هذا الصَدد من خلال الجُهود المَصرية المَبذولة على المُستوى الدَولىِ أو على المُستوىَ الإقليمى أو الوَطنى للوُصول إلى تَوصيات فَعالة وفاعلة تُساعِد على إعمال حَق الفَرد فى الغِذاء الكَافى لتَحقيق مُستوىَ مَعيشى مُناسب من خلال تَحقيق الأهداف الفَرعية التَالية:

١- إستعراض المَلامح الأساسية لحَق الفَرد فى الغِذاء الكَافى لتَحقيق مُستوىَ مَعيشى مُناسب فى المُجتمع من أجل التَعرُف على مَاهية الحُقوق المُتعلقة به والأهمية الإقتصادية والإجتماعية لتلك الحُقوق وأثارها على الفَرد دَاخل المُجتمع.

٢- بَيان الدَور التَشريعى الذى تَلعبه التَشريعات الوَطنية دَاخِل **(مَصر)** فى حِماية حَق الفَرد فى الغِذاء الكَافى لتَحقيق مُستوىَ مَعيشى مُناسب بِفَضل الأجهزة التى دَعمت بها حِماية هذا الحَق؛ بالإضافة إلى الضَمانات التى تَكفُلها فى دِستورها والوَسائل القَانونية التى وُضعت تَحت تَصرُف الدَولة من أجل إحترام الفَرد فى **(مصر)**.

منهج الدراسة:

تَقوم هذه الدِراسة على عِدة مَناهج وهى **(الوَصفى التَحليلى، الإستقرائى، الإستنباطى)** من خلال تَناوُل أهم الجُهود المَصرية المَبذولة فى مَجال إعمال حَق الفَرد فى الغِذاء الكَافى لتَحقيق مُستوىَ مَعيشى مُناسب للوُصول إلى تَوصيات فَعالة وفَاعلة تُساعِد على إعمال حَق الفَرد فى الغِذاء الكَافى لتَحقيق مُستوىَ مَعيشى مُناسب.

خطة الدراسة:

جَاءت هذه الدِراسة فى مُقدمة وقِسمين وخَاتمة؛ حيث إشتملت المُقدمة على بَيان أهمية المَوضوع وسَبَب إختياره ومُشكلة وأهداف ومَنهج وخُطة الدِراسة، ثم تَناولت القِسمين من خلال التَالى بَيانه:

القسم الأول: الإطار النظرى للأمن الغذائى:

القسم الثانى: الجهود المصرية المبذولة لتحقيق الأمن الغذائى فى مصر:

النتائج والتَوصيات:

مراجع الدراسة:

القسم الأول
الإطار النظرى للأمن الغذائى

تشغل قضية الأمن الغذائى (FS) ركناً أساسياً فى الإقتصاد المصرى؛ نظرا لإرتباطها الوثيق بعملية التنمية الاقتصادية من ناحية والاستقرار السياسى والاستقرار الاجتماعى من ناحية أخرى، فهى قضية متعددة ذات هدف أساسى وهو الارتقاء بمستوى معيشة الأفراد داخل المجتمع الواحد، وترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بعدد من القطاعات والمؤسسات المختلفة فى الدولة، إلا أنها ترتبط بصفة رئيسية بالقطاع الزراعى.ومن ثم؛ تجعل من التنمية الريفية أمراً حيوياً لإنتاج المزيد من الغذاء خاصة فى ضوء محدودية الموارد الطبيعية وإستمرار الزيادة السكانية.ومن ثم؛ زيادة الطلب على الغذاء[١].

فلا يمكن النظر إلى قضية الغذاء فى مصر بمعزل عن قضية الغذاء على الصعيد العالمى؛ فقد أشارت مؤشرات دولية عديدة رصدتها منظمات عالمية وعلى رأسها موضوع دراستنا منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) إلى ظهور أزمة عالمية للغذاء، سوف تنسحب تداعياتها على أوضاع الغذاء فى مصر، كما كان للظروف والعوامل الطبيعية المؤثرة على حالة الإنتاج والتجارة العالمية للحاصلات الزراعية الرئيسية (خاصة الحبوب التى تشكل المكون الرئيسى للأمن الغذائى العالمى) والتطورات الأخيرة فى العلاقات والفكر السياسى والاقتصادى العالمى وما صاحبها من تغيرات مؤسسية تأثيرها المباشر وغير المباشر على حالة الأمن الغذائى (FS) خاصة بالنسبة للدول النامية ومنها (مصر)، مما يتطلب معه تضافر الجهود لتحقيق المستوى المطلوب من الأمن الغذائى(FS).ومن هذا المنطلق؛ تسلط هذه الدراسة الضوء على مفهوم الأمن الغذائى (FS) والتحديات التى تواجه تحقيق ذلك فى مصر، ونستعرض أهم ملامح المنظومة الحالية فى محاولة جادة للنظر فى الحلول غير التقليدية الممكنة لاسيما فى ظل التغيرات المستقبلية والاحتياجات المستقبلية الناتجة عن تلك التغيرات[٢]، حيث نَتناول هذا القسم من خلال التالى بيانه:

---

(١) د. سالم توفيق النجفى،" الأمن الغذائى العربى "، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٨٥.

(٢) د. عزة إبراهيم عمارة،" الأمن الغذائى والتنمية الزراعية المصرية فى ضوء أهم المتغيرات المعاصرة "، ورقة بحثية قدمت إلى ندوة "نحو وضع سياسات جديدة لنهوض بالقطاع الزراعى فى مصر "، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٢.

١- المقومات الخاصة بالأمن الغذائى:

شاع إستخدام إصطلاح الأمن الغذائى (FS) مُنذ بداية عِقد السبعينيات من القرن العشرين للدلالة على طبيعته الخاصة للعجز الغذائى ومدى خطورته على كل من الأمن السياسى والاقتصادى والاجتماعى للمجتمع ككل؛ فالأمن الغذائى (FS) يشير إلى توافر الطعام للفرد، فتعتبر الأسر مؤمنة غذائياً عندما لا تتعرض للجوع ولا تخاف الموت جوعاً، وتتعدد المفاهيم الأمن الغذائى (FS) ولكن جميعها يشير إلى قدرة الجميع على تلبية إحتياجات سكانها من الغذاء الكافى والصحى[١].

وتُبين عدد من المنظمات الاقليمية والدولية مفهوماً خاصاً بكل منها للأمن الغذائى الذى هو أمن الإنسان الأساسى للأهمية المتزايدة التى تبديها المجتمعات نحو تلك القضية؛ لأن لهذه القضية أثار على الأمن القومى العام، وأيضاً أوضاع بعض الفئات الاجتماعية خاصة محدودى الدخل ومن المؤسسات التى لها خبرة كبيرة فى العمل على الحفاظ الأمن الغذائى(FS)، بالإضافة إلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO) والبنك الدولى (WB) والذى يرى أن الأمن الغذائى(FS) يعتبر حقاً أساسياً من حقوق الإنسان يجب أن يستطيع جميع الأفراد فى جميع الأوقات الحصول عليه، وهذا الغذاء يجب أن يكون كافيا لنشاطتهم وصحتهم ويتحقق الأمن الغذائى (FS) عندما يصبح لقطر ما بمنظماته التسويقية والتجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافى فى كل الأوقات حتى فى أوقات الأزمات وفى أوقات تروى الإنتاج المحلى، ويتفق هذا المفهوم مع ما قررته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) فى كل من الأساس الفيزيقى والشمول الزمنى وعدم اشتراطه لمصدر الغذاء سواء من الإنتاج أو من الواردات أو من كليهما معاً، ولكنه يختلف فى اشتراطه أن يكون الغذاء عاملاً أساسيا فى حياة صحته ونشاطه.وفى عام ١٩٩٦؛ أقرت منظمة العربية للتنمية الزراعية ما يسمى بـ " إعلان تونس للأمن الغذائى العربى " (TDAFS) والذى أقر مفهوم الأمن الغذائى (FS) على أساس توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة بصورة مستمرة لكل الأفراد بالأمة العربية[٢].

---

(١) د. محمد السيد عبد السلام،" الأمن الغذائى للوطن العربى "، المجلس القومى للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ٢٠١٤، ص١٧٠.

(٢) د. فوزية غربى،" الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائى: حالة الجزائر ومصر نموذجا "، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٣٣٩.

وذلك يكون إعتماداً على الإنتاج الذاتى أولاً؛ وعلى أساس الخبرة النسبية لإنتاج السلع وكل قطر عربى واتاحته للمواطنين العرب بالأسعار التى تناسب مع دخولهم وامكاناتهم المالية.ومن هنا؛ يجب أن يتم التميز بين مستويين للأمن الغذائى (مطلق، نسبى). فالأمن الغذائى المطلق (AFS)؛ يعنى إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلى، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتى الكامل، ويعرف أيضاً بالأمن الغذائى (FS) الذاتى. أما الأمن الغذائى النسبى (RFS)؛ فيعنى قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً، ويعرف أيضا بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم من السلع الغذائية الأساسية كلياً أو جزئياً وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام[١].

ومن ثم؛ يعتمد الأمن الغذائى (FS) على **أربعة** مرتكزات، تسعى مصر وغيرها من الدول العربية والعالمية على إيجادها وهى:

(وفرة الغذاء، وجود السلع الغذائية فى السوق بشكل دائم، وأن تكون أسعار السلع فى متناول الجميع، أمان الغذاء أن يكون آمناً وموثوقاً به)؛ لكن يقصد بالاكتفاء الذاتى (SS) قدرة المجتمع ما على إنتاج جميع احتياجاته محلياً اعتماداً على موارده المتاحة الطبيعية والبشرية والمالية دون الحاجة إلى الآخرين، وقد يكون الاكتفاء الذاتى (SS) من الغذاء كلياً، أى إنتاج الغذاء الذى يحتاجه المجتمع بجميع أنواعه دون الاستيراد وقد يكون جزئياً يرتبط بمجموعة من السلع دون الأخرى[٢].

وتوجد عدة إختلافات بين مفهومى **الأمن الغذائى** (FS) **والإكتفاء الذاتى** (SS)[٣]:

أ) الاكتفاء الذاتى (SS) مؤشر قوى يشير إلى الإنتاج القومى المحقق فى الغذاء يكفى لتغطية احتياجات المجتمع وعدم الاستيراد من الخارج؛ لكن ذلك لا يمنع من وجود بعض الفئات غير القادرة فى المجتمع والتى لا يمكنها أن تحصل على كفايتها من الغذاء ونتيجة انخفاض دخولهم من ناحية أو لارتفاع الأسعار من ناحية أخرى.

---

(١) د. ناصر محمد عبد العال،" دور بعض المحاصيل الزيتية النباتية فى تحقيق الأمن الغذائى فى مصر "، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، العدد (١)، القاهرة، مارس ٢٠١٤، ص٢١٩.

(٢) د. طه محمد عبد المطلب،" التكنولوجيا الحيوية وأزمة الغذاء "، مجلة الأهرام الزراعى، العدد (٢٧) يوليو، القاهرة، ٢٠٠٠، صـ ٢.

(٣) د. الداهرى عبد الوهاب مطر،" الإقتصاد الزراعى "، جامعة الموصل، دار الكتب العربية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المجلد الأول، بغداد، العراق، ١٩٨٦، ص٦٠.

ب) قد يحدث الاكتفاء الذاتى (SS) سياسياً أو جبرياً نتيجة منع استيراد الغذاء بقرارات سيادية.وفى هذه الحالة؛ قد تكون متوسطات إستهلاك الفرد من الغذاء أقل بكثير من إحتياجاته، وهو ما حدث فى عدد من بلدان العالم.

ج) يشترط تحقيق الأمن الغذائى (FS) أن يكون صحياً وآمناً بينما يقاس الاكتفاء الذاتى (SS) بكسب الإنتاج بعض النظر عن نوعية هذا المنتج الغذائى.

٢- التحديات التى تواجه الأمن الغذائى بمصر:

يلعب قطاع الزراعة دوراً هاماً وحيوياً فى الاقتصاد القومى المصرى؛ فهو القطاع المسئول عن تحقيق الأمن الغذائى (FS) للشعب حافظاً على الأمن القومى ومن أجل أن يحيا فى مستوى معيشى مناسب، ويعمل بهذا القطاع نحو (٣٤%) من القوى العاملة المصرية، ويسهم بحوالى ١٨% من الناتج المحلى الإجمالى (GDP)، وبنحو ١٥% من قيمة الصادرات الكلية، فهو أساس القطاع الريفى المصرى الذى يمثل أكثر من ٥٠% من عدد السكان[١]، إلا أن التحديات التى تواجه تحقيق الاكتفاء الذاتى (SS) لمصر تتعلق فى غالبيتها بالمُشكلات والمُعوقات الكبيرة التى تُواجه الدولة فى مجال الزراعة بشكل خاص كالآتى:

أ) **تجريف الأراضى الزراعية**[٢]: يُشكل تجريف الأراضى الزراعية والاعتداء عليها سواء بالتبوير أو البناء المخالف، وتحويلها من نشاط زراعى إلى أنشطة أخرى بديلة، إحدى المعضلات التى تمثل تهديداً لثروة مصر من الأراضى الزراعية، وتؤثر بشكل مباشر على قضية الأمن الغذائى (FS) المصرى.فوفقاً لتقرير رسمى أصدرته الإدارة لمركزية لحماية الأراضى التابعة لوزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى(CALPMALR)؛ إن إجمالى عدد التعديات على الأراضى الزراعية منذ (ثورة ٢٥ يناير ٢٠١٢) بلغ (مليوناً و ٨٣٢) ألف حالة تعدى بإجمالى مساحة (٨١ ألفا ٥٩٠ فداناً) وذلك خلال شهر (ديسمبر) من عام

---

(١) د. محمد السيد عبد السلام،" التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربى "، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ٢٠١٤، ص١٧.

(٢) وللمزيد من التفاصيل فى هذا السياق يمكن الرجوع إلى :-

- **منظمة الأغذية والزراعة،" الأمن الغذائى العربى فى ظل محددات الموارد المائية "، حول حلقة عمل متعلقة بالسياسات الزراعية، روما، إيطاليا، ١٩٩٦، صـ ٢٦.**
- **وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى،" بيان صحفى حول التعديات على الأراضى الزراعية منذ ثورة يناير وحتى عام ٢٠١٨ "، بتاريخ (٢٢ / ١٠ / ٢٠١٨)، القاهرة، ٢٠١٨.**

(٢٠١٨/٢٠١٧)، وبلغ إجمالى التعديات على الأراضى الزراعية حتى أكتوبر (٢٠١٩/٢٠١٨) نحو (٨٤ ألف و ٦٦٤ فداناً). أما بالنسبة للتعديات على الأراضى الزراعية خلال فترة فيروس كورونا المُستجد (COVID-19)، فقد نَجحت الدولة فى إسترداد نَحو (٢ مليون و ٦٠٠ ألف متر) مربع من أملاك وأراضى الدولة، ونَحو (٦,٦٥٦) فداناً بَعد التعدى عليها من بعض المواطنين بمُختلف محافظات الجمهورية بإقامة مبانى أو أسوار عليها أو بالزراعة، كما بلغ إجمالى عدد حالات المُخالفات البنائية على أملاك الدولة نَحو (٢,١٨٢) حالة، وتم إسترداد نَحو (١٣٤,٠٠٠) متر مربع ليصل الإجمالى إلى نَحو (٢ مليون و ٦٠١ ألف متر مربع)، كما تَمت إزالة نَحو (٣٤٨) حالة تعدى بالزراعة على أراضى أملاك الدولة ليصل إجمالى الأفدنة المُستردة بعد التعدى عليها من المواطنين بالزراعة نَحو (٦,٦٥٦) فداناً، وتمت إزالة نَحو (٣,٥٢٧) حالة بناء مُخالف وعشوائى بإجمالى نَحو (١٥٠) ألف متر مربع، ونَحو (٥,٣٦١) حالة إزالة لتعديات بالبناء على أرض زراعية ملكية خاصة على مساحة (١,٥٠٣) أفدنة وذلك مُنذ توجيهات القيادة السياسية وتكليفات رئيس الوزراء، حيث تم تَحويل المُخالفات السابقة للنيابة العسكرية لتتولىَ التحقيق فيها[١].

ب) **ارتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات الزراعية**[٢]: أدى ارتفاع أسعار الأسمدة الزراعية نتيجة لغياب السياسة الزراعية الرشيدة، وسيطرة تجار السوق السوداء على حركة تجارة الأسمدة إلى ضياع حقوق الفلاحين من أصحاب الملكيات الصغيرة والمتوسطة، وعدم قدرتهم على الحصول على الدعم المستحق لهم، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأسمدة فى ظل أزمة الدولار، بما أدى إلى العزوف والإحجام عن شرائها، وبما له من تأثيرات مباشرة على تراجع إنتاجية الفدان، ومخزون السلع الاستراتيجية للقمح.

---

(١) وزارة التنمية المحلية (MLD)،" منذ بداية أزمة كورونا: إحالة آلاف للنيابة العسكرية بسبب مخالفات البناء والتعدى على أملاك الدولة "، تقرير بتاريخ (٢٠٢٠/٤/١٩)، القاهرة، إبريل، ٢٠٢٠، صـ ٢-٤.

(٢) د. محمد رجائى،" بدائل طبيعية وحيوية آمنة لمكافحة الحشرات "، حول مؤتمر "البيئة الأمنة فى مصر والوطن العربى وإفريقيا "، المجلس العربى للدراسات العليا والبحث العلمى، إتحاد الجامعات العربية، القاهرة، يونيو، ٢٠٠٥، صـ ١٥٠ – ١٥٤.

ج) **أزمة السياسة المائية الزراعية**[١]: تمثل السياسة المائية المتبعة فى رى الأراضى الزراعية بالغمر (II) إحدى المشكلات التى تواجه السياسة الزراعية فى مصر، لاسيما أن مصر تعد من الدول الفقيرة مائياً، وهو ما نتج عنه عدم وصول مياه الرى إلى نهايات الترع والمصارف، بما أدى إلى تبوير آلاف الأفدنة الزراعية فى عدة محافظات، مما أثر سلباً على تراجع الرقعة الزراعية المخصصة للمحاصيل الاستراتيجية ومنها القمح.

د) **الثقافة الغذائية للمصريين**[٢]: تعتمد الثقافة الغذائية للمصريين على إستهلاك منتجات القمح وغيرها من المحاصيل الزراعية الهامة بصورة مختلفة، بما جعل مصر وفى ظل الزيادة السكانية المتنامية من أكبر الدول المستوردة للقمح، حيث توجد فجوة ملحوظة بين الإنتاج المحلى والاستهلاك الأمر الذى ساهم فى إرتفاع فاتورة واردات القمح التى تقدر بنحو (٥٠%) من إجمالى الإستهلاك.

هـ) **عجز الميزان التجارى للغذاء**[٣]: توضح الأرقام الخاصة بالفترة (٢٠١٠-٢٠١٨) وجود عجز فى الميزان التجارى للسلع الزراعية فى مصر.ففى عام (٢٠١٠/٢٠١١)؛ بلغت الصادرات الزراعية فى مصر نَحو (٤,٦) مليار دولار.وخلال عام (٢٠١٥/٢٠١٦)؛ بلغت الصادرات الزراعية نَحو (٤,٧) مليار دولار، بينما بلغت خلال عام (٢٠١٨/٢٠١٩) نحو (٨,٨) مليار دولار، وبلغت الواردات من ذات السنة نحو (٩,٩) مليار دولار. وخلال عام (٢٠١٩/٢٠٢٠)؛ بلغت الواردات المصرية نَحو (٩,٧) مليار دولار،وبذلك يتضح أن الميزان التجارى للسلع الغذائية بدأ يتعافى فى الفترة الأخيرة، ويرجع ذلك إلى ترشيد الواردات من السلع الكمالية أى (السلع المستفزة) [٤].

---

(١) د. محمد رجائى،" بدائل طبيعية وحيوية آمنة لمكافحة الحشرات "، حول مؤتمر "البيئة الأمنة فى مصر والوطن العربى وإفريقيا "، المرجع السابق، صـ ١٦٢.

(٢) د. الأشرم محمود،" التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفعالة "، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٥.

(٣) وللمزيد من التفاصيل فى هذا السياق يمكن الرجوع إلى :-

- **د. الأشرم محمود،" التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفعالة "، المرجع السابق، صـ ١٨.**
- **معهد بحوث الإقتصاد الزراعى،" تقارير سنوية مختلفة "، أعداد متفرقة.**

(٤) وللمزيد من التفاصيل فى هذا السياق يمكن الرجوع إلى:-

- **اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا)،" الأمن الغذائى "، حول "موجز سياسات الأمن الغذائى فى المنطقة العربية "، الأمم المتحدة، لبنان، بيروت، ٢٠١٩، صـ ١-٣٢.**

٣- الـدعـــم الغـذائـــى [١]:

يحتل دعم الغذاء بنداً رئيسياً فى الموازنة العامة المصرية وخاصة فيما يتعلق بدعم الدقيق وما يسمى السلع التموينية، وهى تلك السلع الأساسية التى تُصرف على بطاقات التموين من سلع أساسية مدعومة مثل (الأرز، السكر، الزيت، الشاى). وحسب البيان المالى للعام (٢٠٢٠/٢٠١٩)؛ فإن الدعم الفعلى للسلع الأساسية خلال العام المالى (٢٠٢٠/٢٠١٩) قد بلغ نَحو (٨٩,٦٤٢) مليار جنيه، حيث إستحوذ دعم الخبز وحده على نَحو (٥١,٤) مليار جنيه منها، بينما بلغت قيمة الدعم لباقى السلع الأساسية (زيت وسكر وأرز وشاى) نَحو (٧٤,٢٠٩) مليار جنيه. وفى موازنة عام (٢٠٢١/٢٠٢٠)؛ فإن الدعم الفعلى للسلع الأساسية خلال العام المالى (٢٠٢١/٢٠٢٠) قد بَلغ نَحو (٨٧,٥٦٥) مليار جنيه، حيث إستحوذ دعم الخبز وحده على نَحو (٤٧,٦) مليار جنيه منها، بينما بلغت قيمة الدعم لباقى السلع الأساسية (زيت وسكر وأرز وشاى) نَحو (٧٧,٤١٠) مليار جنيه[٢].

إلا أن هناك جهود أمنية من قِبل وزارة التموين والتجارة الداخلية (MSIT) الحالية لتخفيف عبء الدعم من خلال مواجهة الفساد فى ملف الدعم، حيث لجأت الوزارة إلى تحرير سعر الدقيق فى جميع أنحاء جمهورية مصر العربية، على أن يكون الدعم فى مرحلة الخبز المنتج حتى تتمكن من السيطرة على عمليات تهريب الدقيق المدعم إلى أسواق القطاع الخاص. وفى نفس الوقت؛ تهدف وزارة التموين والتجارة الداخلية الحالية (MSIT) إلى تحسين مستوى إنتاج الخبز من خلال المواصفات التى وضعتها لاستلام الخبز المنتج من الأفران، كما تمكنت من تحسين مستوى السلع المدعمة للمواطنين، ووضع حد كبير لمنظومة الدعم عن طريق

▪ **د. ربيع محمد أحمد بلال، د. أحمد سعد محمد راشد،" دراسة تحليلية لإمكانية تقليل الفجوة الغذائية من بعض محاصيل الحبوب الإستراتيجية فى ظل تحرير سعر الصرف "، مجلة حوليات العلوم الزراعية بمشتهر، المجلد (٥٧)، العدد (٢)، كلية الزراعة بمشتهر، جامعة بنها، بنها، القاهرة، ٢٠١٩، صـ ١-١٠.**

(١) وللمزيد من التفاصيل فى هذا السياق يمكن الرجوع إلى:-

▪ **د. سالم توفيق النجفى،" الأمن الغذائى العربى "، مرجع سابق، صـ ٢٠.**

▪ **وزارة المالية،" البيان الختامى التمهيدى لمشاريع الموازنات العامة للدولة "، سنوات وتقارير مختلفة.**

▪ **جمهورية مصر العربية، وزارة المالية،" البيان المالى التمهيدى لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩"، موازنة التنمية الإقتصادية والبشرية، القاهرة، مارس، ٢٠١٩، صـ ١-٢١.**

(٢) جمهورية مصر العربية، وزارة المالية،" البيان المالى التمهيدى لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠"، موازنة التنمية الإقتصادية والبشرية، القاهرة، مارس، ٢٠٢٠، صـ ١-٢٣.

البطاقات التموينية، وتسعى الدولة لتحقيق المزيد من التحسن الفعال والبناء داخل المجتمع، كما نُوضح نبذة مختصرة عن (الحق فى الغذاء) فى التالى بيانه:

٤- نبذة عن الحق فى الغذاء:

ومن الجدير بالذكر يُعرف الحق فى الغذاء؛ بأنه الحصول على الغذاء بشكل مُنتظم ودائم ودون عائق سواء بصورة مُباشرة أو بواسطة مُشتريات نقدية على غذاء واف وكافى من الناحيتين الكمية والنوعية بما يتفق مع التقاليد الثقافية للشعب الذى ينتمى إليه المُستهلك بما يَكفُل له حياة كريمة، حيث أن هذا التعريف مُتوافق مع العناصر الأساسية للحق فى الغذاء كما عرفه التعليق العام رقم (١٢) للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية (UNCESCR)، فقد أعلنت اللجنة على أنه يتم إعمال الحق فى الغذاء الكافى عندما يُتاح مادياً وإقتصادياً لكل رجل ومرأة وطفل بمفرده أو مع غيره من الأشخاص فى جميع الأوقات[١].

كما أن الحق فى الغذاء حق يَكفله الدستور المصرى (EC) من خلال نصه فى المادة الـ (٧٩) على أن لكل مواطن الحق فى غذاء صحى كاف؛ وماء نظيف، كما تلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة، كما تَكفُل السيادة الغذائية (FS) بشكل مُستدام، وتَضمن الحفاظ على التَنوُع البيولوجى الزراعى، وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال المُستقبلية، كما يَتوجب على الدول الإلتزام بإحترام السبيل المتوفر للحصول على الغذاء الكافى، كما لابُد من إتخاذ التدابير لضمان عدم قيام الشركات بحرمان الأفراد من الحصول على الغذاء الكافى[٢]. ولئن كانت كل الحقوق المكفولة بموجب العهد يَبتغى تَحقيقها من خلال الإعمال التدريجى؛ حيث يَقع على عاتق الدول بعض الإلتزامات الأساسية الفورية النفاذ، وهى مُلزمة

---

(١) وللمزيد من التفاصيل فى هذا السياق يمكن الرجوع إلى:-

- **مركز هردو لدعم التعبير الرقمى،" الحق فى الغذاء: الأمن الغذائى "، القاهرة، ٢٠١٦، صـ ١ – ١٧.**
- **منظمة الأغذية والزراعة،" الحق فى الغذاء فى مجال التطبيق: إعمال الحق فى الغذاء على المستوى القطرى "، روما، إيطاليا، ٢٠٠٦، صـ ١ – ٣٣.**
- **لينا زياد أحمد الدبك،" مشكلة الغذاء وعلاجها: دراسة قرآنية "، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٩، صـ ١ – ١٨٠.**

(٢) اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان،" خُطىً ثابتة نحو إكتفاء ذاتى: أهمية إستراتيجيات وسياسات الأمن الغذائى ودورها فى تَجسيد الحق فى الغذاء "، مجلة حقوقية نصف سنوية، العدد (٢٦)، قطر، يونيو، ٢٠١٨، صـ ١ – ٨٢.

بالإمتناع عن أى تَمييز فى الحصول على الغذاء المناسب، وفى الوسائل والسُبل التى تَخول إقتناءه على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو السن أو الدين أو الرأى السياسى أو غير السياسى أو الأصل القومى أو الإجتماعى أو الملكية أو المولد أو فى أى وضع آخر، ويَحظر أيضاً على الدول إتخاذ تدابير تراجعية، أى تَدابير تَعمل على تدهور المُستوىَ الحالى لإعمال الحق فى الغذاء [١].

ويقتضى العهد بأن تَتخذ الدول ما يلزم من خُطوات لتَضمن تَحرُر كل فرد من الجوع؛ وتُمكنه فى أقرب وقت مُمكن من التَمتُع بالحق فى الغذاء الكافى، ولكن لديها هامش سلطة تقديرية فى إختيار سُبل ووسائل إعمال الحق فى الغذاء الكافى.وأخيراً؛ يَتعين على الدول أن تَكفُل تَوافُرَ المستوىَ الأدنىَ الضرورى للعيش بمنأى عن الجوع [٢].كما أنها لا يُمكن تَحقيق الأمن الغذائى (FS) للجميع من خلال زيادة الإنتاج من الأغذية أو زيادة عرضها فقط، ما لم يُصاحب ذلك زيادة قُدرة الأفراد على شراء الأغذية المُتوافرة، وأن لا تَفتقر الأغذية التى يستهلكونها إلى الفيتامينات والمعادن الأساسية، أو أن تكون مراحل تصنيعها سيئة من خلال التصنيع إلى أن يُصبح تناول أغذيتهم غير آمن، فلن يَتمتعوا بالأمن الغذائى (FS) إطلاقاً[٣].ونُلاحظ مما سبق؛ أن مفهوم الأمن الغذائى (FS) يَتضمن (٥) مبادئ وهى كالتالى بيانها [٤]:

- توافُر الغذاء؛ أى توافُر مواد غذائية كافية وأكيدة وموثوق بها ووسائل مُستدامة للحصول على المواد الغذائية.

---

(١) منظمة العفو الدولية،" حقوق الإنسان من أجل كرامة الإنسان: مدخل إلى الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية "، الطبعة الثانية، مطبوعات منظمة العفو الدولية، إنجلترا، لندن، ٢٠١٤، صـ ١ – ١٤٨.

(٢) اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة (اليونيسكو)،" انهاء كافة أشكال سوء التغذية وعدم اهمال أحد بحلول عام ٢٠٣٠ "، وثيقة للمناقشة، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، إبريل، ٢٠١٧، ص ١ – ٣٦.

(٣) لجنة الأمن الغذائى العالمى،" احداث تغيير فارق فى الأمن الغذائى والتغذية: الإطار الإستراتيجى العالمى للأمن الغذائى والتغذية "، النسخة الثالثة، روما، إيطاليا، أكتوبر، ٢٠١٤، صـ ١ – ٧٥.

(٤) د. أحمد بن محمد توفيق الفيل،" إستراتيجية الأمن الغذائى فى جمهورية مصر العربية "، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والإقتصادية، العدد (١)، كلية الحقوق، جامعة الأسكندرية، الأسكندرية، القاهرة، ٢٠٠٩، صـ ٨٥ – ١٣٦.

- الولوج أو الوصول إلى الغذاء من خلال سهولة التوزيع ووصول الغذاء إلى الفئات المُهمشة والفئات ذات الإحتياجات الغذائية الخاصة كالمرضى والأطفال؛ بالإضافة إلى عدالة التوزيع بين الفئات المُختلفة.

- إحترام التَنوُع والعادات الإجتماعية؛ من خلال وجود أنظمة مقبولة لتوزيع وتأمين الغذاء وإحترام الإنسان والعادات الإجتماعية فى تناول الغذاء، بحيث تكون المواد الغذائية مقبولة من كافة فئات المُجتمع وحسب حاجاتها.

- الكفاية والإستمرارية من خلال وجود نظام طعام مُستديم وديمقراطى عادل من حيث الإنتاج والتوزيع والإستهلاك وإدارة النفايات.

- السياسات والأنظمة من خلال العوامل المُساعدة والمُعرقلة [١].

كما يَنبغى أن تَتوافر الأغذية بمعنىَ ضرورة إنتاج كميات كافية من الأغذية السليمة والجيدة والنوعية وإستيرادها سواء على المستوى المحلى أو الوطنى، وتَوافُر فُرص الحصول على الأغذية، أى ضرورة أن تَتوزع أو تَتوافر محلياً، وأن تكون فى مُتناول جميع الأفراد، بالإضافة إلى ضرورة إستخدام الأغذية بأفضل طريقة مُمكنة لكى يتمتع كل فرد بالصحة والتغذية الجيدة، وإستهلاك ما يكفى من حيث الكمية والنوعية والتَنوُع حسب إحتياجات كل فرد من أفراد المُجتمع، وتَحقيق الأمن الغذائى (FS) للدولة يَجب أن يكون قادراً على إنتاج أو إستيراد الأغذية التى يحتاجها، وأن يكون قادراً على تخزينها وتوزيعها وضمان الحصول عليها بصورة مُنصفة، وأن يَمتلك الوسائل والأمن والأمان لإنتاج أو شراء الأغذية التى تَحتاجها، وأن يكون لديها الوقت والمعارف لضمان تلبية إحتياجات التغذية لجميع أفراد الأسرة طوال العام[٢]. كما إن مفهوم

([١]) التقرير المختصر للجنة الأيت (لانسيت)،" <u>الغذاء الصحى من أنظمة الغذاء المستدامة: الغذاء والأرض والصحة</u> "، هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية، يناير، ٢٠١٩، صـ ١ – ٣٢.

([٢]) د. جوان ويبستر غاندى،" <u>الغذاء والتغذية: كتب طبب العائلة</u> "، ترجمة (د. زينب منعم)، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، حول"<u>الثقافة العلمية للجميع</u>"، كتاب العربية رقم (٩٠)، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٤، صـ ١ – ١٥٨.

منظمة الصحة العالمية (WHO) للأمن الغذائى يعنى كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمناً وموثوق به وصحياً ومُلائماً للإستهلاك الآدمى، فأمان الغذاء مُتعلق بكل مرحلة من مراحل الإنتاج الزراعى وحتى لحظة الإستهلاك من طرف المُستهلك الأخير[١].

ووفقاً لأخر تقرير مُشترك بين برنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة (UNWFP)، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMS)، والمعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية؛ إرتفعت نسبة الفقر وإنعدام الأمن الغذائى (FS) وسوء التغذية فى مصر بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية[٢]، وذكر التقرير أن نَحو (١٤,٢) مليون مصرى أى ما يُعادل نَحو (١٧%) يُعانون من نقص الأمن الغذائى (FS) خلال عام (٢٠١٩/٢٠١٨)، كما يُظهر التقرير أن نحو (١٥%) من السُكان إنضموا إلى شريحة الفقراء فى مصر خلال عام (٢٠١٩/٢٠١٨)، كما تَعكس ظاهرة التَقزُم سوء التغذية المُزمن والذى لا يُمكن علاجه فيما بعد، حيث يَحد من قُدرة الطفل على الوصول لكامل إمكانياته البدنية والعقلية، وقد أفادت التقارير فى (٩) محافظات مصرية عام (٢٠١٩/٢٠١٨) أن ما يزيد قليلاً على **نصف** الأطفال دون سن الخامسة يُعانون من

---

(١) منظمة الصحة العالمية،" الإستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن النظام الغذائى والنشاط البدنى والصحة فى اطار البلدان فيما يتعلق برصد عملية التنفيذ وتقييمها "، مرجع سبق ذكره، صـ ٤٩.

(٢) منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولى للتنمية الزراعية، برنامج الأغذية العالمى، منظمة الصحة العالمية،" حالة الأمن الغذائى والتغذية فى العالم: بناء القُدرة على الصمود فى وجه تغير المناخ من أجل الأمن الغذائى والتغذية "، سلسلة حالة العالم، تصدر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) روما، إيطاليا، ٢٠١٨، صـ ١ – ٢٠١.

فقر الدم (الأنيميا) الذى تُصنفه منظمة الصحة العالمية (WHO) على أنه مُشكلة صحية خطيرة[١].

كما أن التَحديات التى تُواجهها مصر فى مجال الغذاء فى غالبيتها تَتعلق بالسياسات المُتبعة فى المجال الإقتصادى بوجه عام؛ وفى المجال الزراعى بشكل خاص، ولم تَكُن هُناك جهود جادة لتقليص حجم هذه التحديات أو التَغلُب عليها، كما تَتضح أهمية ضخ المزيد من الإستثمارات فى قطاع الزراعة بمصر، إذا ما علمنا أن نسبة الإكتفاء الذاتى (SS) من المحاصيل الإستراتيجية الهامة متواضعة، فحسب تقديرات عام (٢٠١٨/٢٠١٩)، بلغت نسبة الإكتفاء الذاتى (SS) من محصول القمح بنحو (٤٦,٨%)، وتَقلِ هذه النسبة تدريجياً بسبب الإرتفاع المُتزايد فى الكثافة السُكانية، كما تُعد مصر المُستورد الأول للقمح على مستوى العالم بحجم إستيراد بلغ يصل إلى نحو (٦) ملايين طن سنوياً، إلا أن مصر تُحقق إكتفاءاً ذاتياً (SS) فى بعض المحاصيل بنسبة تصل إلى (١٠٠%) مثل البطاطس والخضروات الطازجة والموالح والفواكه، وتُعد هذه المحاصيل من المحاصيل التصديرية لمصر وبخاصة إلى دول الإتحاد الأوروبى (EU) ودول الخليج العربى (AGS). ومن الجدير بالذكر؛ أن تَحدى الأمن الغذائى (FS) فى مصر يستحق كذلك أن يكون معياراً لإختيار الحكومات القادمة، على أن تشمل برامج الأحزاب أجندات واضحة فى مجال إنتاج الغذاء، يُمكن تَحقيقها ومُحاسبة الحكومات عليها[٢].

---

(١) منظمة الصحة العالمية،" استخدام تركيز الهيموجلوبين لتَشخيص فقر الدم وتقييم وخامته "، مؤشرات المغذيات الزهيدة، جينيف، سويسرا، ٢٠١١، صـ ١ – ٦.

(٢) د. جودة عبدالخالق (وزير التضامن والعدالة الإجتماعية السابق)، د. ماجدة قنديل، د. أمنية حلمى، د. أشرف كمال عباس، د. سعد ذكى نصار،" الأمن الغذائى المصرى فى ضوء المُتغيرات المحلية والدولية "، المركز المصرى للدراسات الإقتصادية، ورشة عمل بتاريخ (٢٠ / ٩ / ٢٠١١)، القاهرة، ٢٠١١، صـ ١ –٢

القسم الثانى

الجهود المصرية المبذولة لتحقيق الأمن الغذائى فى مصر

١. **<u>الجهود التى تبذلها مصر لتحقيق الأمن الغذائى لجميع المواطنين وأهم العقبات التى تواجهها وحلولها:</u>**

أ) الجهـــــــود:

تتوجه جهود الدولة حالياً لاستكمال التنمية الشاملة بعد افتتاح قناة السويس الجديدة (NSC) بتنفيذ مشروع قومى طموح باستصلاح مليون ونصف فدان خلال عام (PRMHAWY)، بهدف إقامة مجتمعات جديدة وزيادة الإنتاج وإقامة حياة صحية بعيداً عن الزحام، وتوفير الغذاء ووضع قاعدة بيانات لصانعى السياسات والقرار فى مصر لأنسب الصالحة للزراعة، وتوفير فرص العمل خاصة فى قطاع الزراعة للشباب الخريجين وفق إحصائيات دقيقة لحصر المحاصيل والإنتاج الحيوانى، وزيادة الإنتاج بالتوسع الأفقى والرأسى ومنها المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والذرة، واستنباط أصناف مقاومة للأمراض والحرارة، وعمل خريطة للمناطق الزراعية الجديدة.ومن هنا؛ تتضح أهمية ضخ المزيد من الاستثمارات فى قطاع الزراعة المصرى[١]، إذا ما علمنا أن نسب الاكتفاء الذاتى (SS) من المحاصيل الاستراتيجية منخفضة.فحسب بيانات (٢٠١٩/٢٠٢٠)؛ بلغت نسب الإكتفاء الذاتى (SS) من محصول القمح نَحو (٤٦,٨%)، كما تُعد مصر المستورد الأول للقمح على مستوى العالم بحجم استيراد يصل إلى نحو ستة ملايين طن سنوياً، حيث أنه وفقاً لأحدث بيانات عن وزارتى: (الزراعة وإستصلاح الأراضى ، التموين والتجارة الداخلية)، فإن مصر إستهدفت الوصول بإنتاجها المحلى من القمح إلى نَحو (٩,٥) مليون طن فى الموسم الحالى، كما إستهدفت الحكومة توريد

---

(١) د. أحمد محمود عبدالعزيز محمد،" <u>تحليل قياسى للإستثمار الزراعى فى مصر</u> "، مجلة بحوث الإقتصاد الزراعى، المجلد (٤٥)، العدد (٤)، مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الإقتصاد الزراعى، القاهرة، نوفمبر، ٢٠١٤، صـ ١٠٤ – ١١٣.

ما بين نَحو (٣-٣,٥) مليون طن من القمح لبرنامج الخُبز المُدعم، ويبلُغ حجم إنتاج مصر من القمح ما يَقرُب من نَحو (١٦) مليون طن، وهو ما يُعزز حالة التفاؤل هو إستمرار الزيادة فى الإنتاج مع تراجُع الواردات، بحيث تصل نسبة الإكتفاء الذاتى (SS) من محصول القمح إلى أكثر من نَحو (٥٥%)، حيث تراجعت واردات مصر من القمح خلال النصف الأول من عام (٢٠٢٠/٢٠١٩)، إذ بلغ حجم الإستيراد نحو (٦,١) مليون طن بتراجُع طفيف عن نفس الفترة من عام (٢٠١٩/٢٠١٨) بنَحو (٨,٨) ألف طن[١].

وتصل نسبة الإكتفاء الذاتى (SS) من محصول الذرة الشامية نَحو (٤١,٣٢%) ومن محصول الأرز نَحو (١٠٢,٦%) خلال عام (٢٠٢٠/٢٠١٩) مع ملاحظة أن السنوات السابقة على عام (٢٠١٢/٢٠١١) كانت مصر فيها فائضاً من محصول الأرز، وكانت قد توقفت عن تصديره على مدار السنوات الخمسة الماضية، إلا أنها عاودت فتح باب التصدير عام (٢٠١٣/٢٠١٢)[٢]، وتتدنى نسب الاكتفاء الذاتى (SS) من محصول الفول لتصل إلى نَحو

---

(١) وللمزيد من التفاصيل فى هذا السياق يمكن الرجوع إلى:-

- **الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،" نشرات التجارة الخارجية "، أعداد متفرقة.**
- **وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى،" نشرة الميزان الغذائى "، أعداد متفرقة.**
- **وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى،" الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى "، نشرات الإقتصاد الزراعى، أعداد متفرقة.**
- **وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، وزارة التموين والتجارة الداخلية،" ندوة حول إنتاج وإستهلاك مصر من القمح"، القاهرة، ٢٠٢٠، صـ ٢-٨.**

(٢) وللمزيد من التفاصيل فى هذا السياق يمكن الرجوع إلى:-

- **د. ممدوح السيد محمود، د. ميرفت روفائيل جرجس،" إقتصاديات إنتاج محصول الذرة الشامية فى محافظة سوهاج "، مجلة بحوث الإقتصاد الزراعى، المجلد (٥)، العدد (٧)، مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الإقتصاد الزراعى، القاهرة، نوفمبر، ٢٠١٤، صـ ١١٥١ – ١١٦٤.**
- **الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،" نشرات التجارة الخارجية "، أعداد متفرقة.**

(٣٧,٣%) خلال عام (٢٠١٨/٢٠١٩)، ويُعد الفول من الوجبات الشعبية المصرية، حيث تعتمد نسبة كبيرة من المواطنين عليه كوجبة غذائية كاملة .

ب) الحلول التى تستطيع من خلالها مصر تحقق الأمن الغذائى لتوفير مستوى معيشى مناسب للأفراد من خلاله:

يبدو أن المعوقات واجهت مصر فى تحقيق أمنها الغذائى، وإن كانت تعتبر إلى حد ما نتيجة منطقية وطبيعية لعملية التنمية فى دولة نامية، فهى من جهة ترجع إلى انعدام العناية التى يتم إيلاؤها لهذا القطاع، وترجع من جهة أخرى إلى إتخاذ إجراءات تنظيمية دون دراسة، ودون إستشارة خبراء ومختصين محليين. ويُمكن القول؛ بأن أغلب العوقات التى يعرفها القطاع الزراعى الذى هو أساس الأمن الغذائى (FS) بمصر تنبع من الإنسان كمخطط أو منفذ أو متابع بالدرجة الأولى، فإذا كانت السياسات الزراعية تتأثر نتيجة لعدم توافر بعض الموارد المتاحة هو الآخر قد يعرض القطاع الزراعى للكثير من المشاكل والصعوبات، مما يعيق أداءه الطبيعى.

وعلى هذا الأساس؛ يُصبح لزاماَ على المعنيين بهذا الشأن تنظيم القطاع الزراعى وفق أسس علمية تعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والعمل على توجيهها بكيفية سليمة، حتى يتسنى تحقيق مستوى مقبول من الإنتاجية الزراعية لتقترب من تحقيق الاكتفاء الذاتى (SS) فيما نستهلكه من الموارد الرئيسية من الدرجة التى تُشكل مستوى من الأمن الغذائى(FS)، ولن يتحقق ذلك إلا باتباع سياسات زراعية مدروسة وحازمة تتميز بالاستمرارية والمتابعة، كما إن إتباع سياسات فعالة لتطوير القطاع الزراعى سيكون بالضرورة مرتبطاً بتحقيق الأهداف الاجتماعية التى تساعد على زيادة العمالة والدخول النقدية لصغار المزارعين، كما أنه من الضرورى التركيز على الزراعة والتصنيع الزراعى بصفة عامة، والتصنيع الغذائى بشكل خاص، لأن ذلك يعتبر ميزة نسبية للدول النامية ومنها (مصر) [١].

- **وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى،" نشرة الميزان الغذائى "، أعداد متفرقة.**
- **وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى،" الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى "، نشرات الإقتصاد الزراعى، أعداد متفرقة.**

([١]) د. سالم توفيق النجفى،" الأمن الغذائى العربى "، مرجع سابق، صـ ١٥.

وتعطى سياسة إحلال الواردات (ISP)[١] مجالاً جديداً للتوسع الصناعى.ومن ثم؛ تجنب التبعية الغذائية وخاصة فى مجال السلع الاستراتيجية أو الاستهلاك الواسع، وعدم اللجوء للمساعدات الغذائية التى قد تتعرض مصر من خلالها لضغط من الدول الأجنبية الكبرى من أجل تحقيق سياساتها، ومن أجل التحكم فى مصر وشعبها من خلال الضغط على قياداتها[٢]، ولذلك يمكن السعى لإزالة المعوقات والمشاكل والتى يمكن بواسطة الاهتمام بالإنتاج النباتى وإنتاج المحاصيل الأعلاف أن يتم من خلالها إنتاج لحوم ومنتجات ألبان تسهم فى حل أزمة اللحوم وتقليل الاعتماد على الخارج من اللحوم الحمراء، بالإضافة إلى أنه يمكن أن يتم تصدير منتجات ألبان الماعز إلى دول الاتحاد الأوروبى (EU)، وتتميز تلك المنتجات بإرتفاع أسعارها العالمية، ولا تتطلب ذلك إلا إعادة توزيع الخريطة الاستثمارية فى الزراعة المصرية، مع توفير البيئة الأساسية فى تلك المناطق التى تتطلب جذب الاستثمار المحلى للتوجه إليها[٣].

أ) **إعادة النظر فى سياسة أولوية التصدير**، حيث تكون الأولوية ليس للتصدير ولكن فى توفير غذاء كاف وصحى لجميع الطبقات من خلال عودة الدعم الخاص للمنتجين الزراعيين الذين ينتجون المنتجات الغذائية الأساسية والتى ارتفعت أسعارها العالمية أو المتوقع إرتفاع أسعارها العالمية والتى تكون جزءاً كبيراً من فاتورة واردات المصرى مثل الحبوب خاصة القمح والذرة والزيت والسكر، بالإضافة إلى إعطاء ما يسمى الحوافز السعرية (PI) لهؤلاء المنتجين سواء خلال مراحل عملية الإنتاج أو عملية التسويق للمنتجات الزراعية التى يتم إنتاجها، حيث يمكن أن تكون أسعار البيع أو ما يسمى بالسعر المزرعى يزيد على ٢٠% إلى ٢٥% حسب أهمية المنتج الزراعى حتى يتسنى للمنتج أن يستمر فى العملية الإنتاجية فى المواسم القادمة، ويجب

---

(١) تكون (سياسة الإحلال محل الواردات) موجهة دائماً نحو (السوق الداخلى) وذلك من أجل تحقيق (تنمية متوازنة)؛ بحيث يعمل (الإنتاج القومى) على إشباع (الطلب الداخلى) بالإعتماد على (سياسة الإحلال محل الواردات). وللمزيد من التفاصيل فى هذا السياق يمكن الرجوع إلى:-

▪د. ماجدة أحمد شلبى،" <u>العلاقات الإقتصادية الدولية: قضايا معاصرة ورؤى جديدة فى ظل تحديات العولمة والأزمات المالية والإقتصادية العالمية</u> "، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المجلد الأول، القاهرة، أكتوبر، ٢٠١٢، صـ ٣٤٠ – ٣٤٦.

(٢) د. محمد السيد عبد السلام،" <u>الأمن الغذائى للوطن العربى</u> "، مرجع سابق، صـ ١٦٥.

(٣) د. محمد السيد عبد السلام،" <u>التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربى</u>"، مرجع سابق، صـ ٢٢.

أن لا يترك المنتج فى أيدى التجار ألعوبة يفرضون عليه السعر الذى يريدونه، وبالتالى يقع فريسة سهلة فى أيدى هؤلاء بدون مؤسسات قوية تحمى الصغار منهم على وجه الخصوص[1].

ب) **لابد أن يقوم قطاع الزراعة بدوره فى مد الصناعات الغذائية بالموارد الأولية التى يحتاجها بالإضافة إلى التصدير**، فالتركيب المحصولى المقترح تتحدد ملامحه فى تركيز الأراضى القديمة فى الوادى والدلتا على إيجاد الحلول التى من خلالها تستطيع مصر القضاء أكثر المعوقات التى تضربها وبأمنها القومى وأمن شعبها العظيم وذلك بالعمل على ما يلى:

أ) تفعيل القانون الذى يحرم التعدى على الأراضى الزراعية؛ بمعنى يوجد قانون ولكن لابد بتفعيله بشكل حقيقى، وربط قضية التعدى على الأراضى الزراعية خاصة الأراضى القديمة فى الوادى والدلتا بقضايا الأمن العام، خاصة أن مساحة الأراضى التى يتم التعدى عليها فى الوادى والدلتا تتراوح من ١٥ إلى ٣٠ ألف فدان سنوياً، وأن هناك اتجاهاً بشكل عام إلى زيادة واستمرار ذلك التعدى إذا لم تحل مشكلة الإسكان والتى تعتبر مسئولة بشكل كبير عن وجود تلك الظاهرة وغيرها مثل أثرها على التعليم والصحة والعمل، كما يجب العمل على زيادة جعل قطاع الزراعة قطاعاً مُربحاً للمزارعين مقارنة بقطاع التشييد والبناء من خلال إعادة النظر فى السياسات المالية والنقدية للقطاع، الأمر الذى سيؤدى إلى الحد بشكل كبير من التعدى على الأراضى الزراعية. ومن ثم؛ الحد من فقدان الأراضى الزراعية، وبالتالى الحد من العجز فى الميزان الغذائى المصرى، (EFB) والحد من الفجوة الغذائية[2].

([1]) د. محمد السيد عبد السلام،" التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي"، المرجع السابق، صـ ٢٨.

([2]) د. عزة إبراهيم عمارة،" الأمن الغذائى والتنمية الزراعية المصرية فى ضوء أهم المتغيرات المعاصرة "، ورقة بحثية قدمت إلى ندوة "نحو وضع سياسات جديدة لنهوض بالقطاع الزراعى فى مصر "، مرجع سابق، صـ ٥.

ب) عودة العمل بالدورة الزراعية؛ فلا يمكن فى ظل الأوضاع العالمية الجديدة، والارتفاعات فى أسعار الغذاء أن يترك المنتج الزراعى خاصة الكبار منهم ينتجون ما يحلو لهم، فى ظل موارد أرضية ومائية محدودة، حيث أن المقصود بالدورة الزراعية هى إنتاج منتجات يحتاجها المجتمع مع مراعاة الموارد المتاحة حتى لا يتم استغلال سيء للموارد خاصة لمورد الأرض[١].

ج) الإهتمام بعمليات الإنتاج الزراعى خاصة فى قطاع الإنتاج الحيوانى فى المناطق الصحراوية؛ حيث أن الكثير من تلك المناطق وبالتحديد فى منطقة الساحل الشمالى العربى ومنطقة الجنوب الشرقى فى منطقة حلايب وشلاتين تحتوى على أعداد من الحيوانات وعلى الأخص الماعز والأغنام والإبل على زراعات القمح والذرة والقطن وقصب السكر والبقوليات وعلى الأخص الفول والعدس، وبالتالى خروج كل من الخضر والفاكهة من الأراضى القديمة إلى الأراضى الجديدة أو الأراضى الصحراوية سوف يوفر ١,٦ مليون فدان.

كما يمكن أن تتم زراعة محاصيل الغذاء فى تلك الأراضى؛ وإذا تم خروج الأعلاف خاصة البرسيم المستديم من الأراضى القديمة يمكن أن يوفر نحو ١,٥ مليون فدان أخرى للموسم الشتوى، كما يمكن أن يتم توسيع فى زراعة القمح والفول فى تلك الأراضى على حساب البرسيم المستديم الذى يتم نقله إلى الأراضى الجديدة، وبالتالى يمكن من خلال تلك السياسات الإجرائية أن يتم توفير نحو ٣ ملايين فدان من الأراضى القديمة فى الوادى والدلتا يتم استخدامها فى زراعة محاصيل الغذاء، على أن يتم مثل ذلك

---

(١) د. عزة إبراهيم عمارة،" الأمن الغذائى والتنمية الزراعية المصرية فى ضوء أهم المتغيرات المعاصرة "، ورقة بحثية قدمت إلى ندوة "نحو وضع سياسات جديدة لنهوض بالقطاع الزراعى فى مصر "، المرجع السابق، صـ ٥.

الإجراء من خلال السياسات والحوافز السعرية (PI) التى يمكن أن توظفها السياسة الزراعية الواضحة المعالم والاستراتيجيات[١]، كذلك يمكن توفير المدخلات من الأسمدة والمبيدات.. إلخ والطاقة المحركة ليتم بذلك التغيير النوعى مع ضرورة توفير البذور ذات المردودية العالية المنتجى الحبوب تحديداً، خاصة لمنتجى القمح ومن النوعية الجيدة والقادرة على التأقلم مع الظروف المناخية للمنطقة[٢].

د) مضاعفة الإنفاق على البحوث الزراعية لاسيما البحوث المتعلقة بإنتاج وتكوير الأصناف المتأقلمة مع التغيرات المناخية، خاصة الأصناف المقاومة للملوحة والحرارة والأصناف قصيرة المكث والأصناف الموفرة للمياه والمقاومة للجفاف والإنفاق على تحسين السلالات الحيوانية.وتجدر الإشارة إلى؛ أن الانفاق الحالى على البحوث الزراعية فى مصر لا يتجاوز ٢٥ مليون جنيه سنوياً وهو ما يمثل ٠,٠٢% من الناتج المحلى الزراعى، الأمر الذى لا يتناسب مطلقاً مع التحديات التى تواجه مصر على صعيد الأمن الغذائى (FS) مستقبلاً.وبناءاً على ذلك؛ ينبغى مضاعفة هذا الانفاق إلى أكثر من ٢٠ ضعفاً. أى بما لا يقل عن ٥٠٠ مليون جنيه سنوياً وهو ما لا يتجاوز ٠,٥% من الناتج المحلى الزراعى[٣]، كما تصل نسبة الاكتفاء الذاتى (SS) من العدس فى

---

(١) د. عزة إبراهيم عمارة،" الأمن الغذائى والتنمية الزراعية المصرية فى ضوء أهم المتغيرات المعاصرة "، ورقة بحثية قدمت إلى ندوة "نحو وضع سياسات جديدة لنهوض بالقطاع الزراعى فى مصر"، المرجع السابق، صـ٩.

(٢) وللمزيد من التفاصيل فى هذا السياق يمكن الرجوع إلى:-

- **د. عزة إبراهيم عمارة،" الأمن الغذائى والتنمية الزراعية المصرية فى ضوء أهم المتغيرات المعاصرة"، ورقة بحثية قدمت إلى ندوة "نحو وضع سياسات جديدة لنهوض بالقطاع الزراعى فى مصر"، المرجع السابق، ص١٠.**
- **د. محمد السيد عبد السلام،" الأمن الغذائى للوطن العربى"، مرجع سابق، صـ ١٦٨.**

(٣) د. ناصر محمد عبد العال،" دور بعض المحاصيل الزيتية النباتية فى تحقيق الأمن الغذائى فى مصر"، مرجع سابق، صـ ٢٢٠.

نفس العام إلى ٢,٢%.أما الزيوت النباتية؛ فتعانى منها مصر معاناة شديدة، وتعتمد على إستيرادها بنسبة كبيرة، وتصل نسبة الاكتفاء الذاتى (SS) منها نحو ٢٠%، أما السكر فتصل نسب الاكتفاء الذاتى (SS) منه نحو ٤٨%[١].

إلا أن مصر حققت اكتفاءاً ذاتياً (SS) فى بعض المحاصيل تصل إلى نسبة ١٠٠% مثل البطاطس والخضروات الطازجة والموالح والفواكه الطازجة التى تعد من المحاصيل التصديرية لمصر، وخاصة إلى دول الاتحاد الأوروبى (EU) ودول الخليج. أما اللحوم بأنواعها؛ فإن مصر لم تصل بعد إلى مستوى الاكتفاء الذاتى (SS) الكامل، غير أن معدلات الأداء فيها لا بأس بها، فاللحوم الحمراء تصل نسبة الاكتفاء منها ٨٢,٢% والدواجن ٩٧% والأسماك الطازجة ٨٩,٣%[٢].

٢. <u>المعوقات التى تواجه مصر فى تحقيق أمنها الغذائى</u>:

أ) <u>مُعوقات مُرتبطة بالزيادة السُكانية</u>:

كالهجرة المستمرة للقوى العاملة القادرة والمنتجة من الريف إلى المدينة إلى الدول العربية بحثا عن فرص أفضل للعمل؛ بالإضافة إلى ضعف الكفاءة الانتاجية للعامل الزراعى، وضيق حيز العمل المزروع[٣].

ب) <u>التَغيُرات المَناخية</u>:

تؤثر التغيرات المناخية على إنتاجية الأرض الزراعية؛ فالزيادة المتوقعة فى درجة الحرارة وتغير نمطها الموسمى سيؤدى إلى نقص الإنتاجية الزراعية لبعض المحاصيل. ففى مصر؛ يتوقع أن تؤدى التغيرات المناخية إلى نقص إنتاج القمح بمعدل ١٨% إذا ارتفعت الحرارة ٤

---

(١) د. ناصر محمد عبد العال،" <u>دور بعض المحاصيل الزيتية النباتية فى تحقيق الأمن الغذائى فى مصر</u> "، المرجع السابق، صـ ٣٤١.

(٢) د. ناصر محمد عبد العال،" <u>دور بعض المحاصيل الزيتية النباتية فى تحقيق الأمن الغذائى فى مصر</u> "، المرجع السابق، صـ ٣٤٢.

(٣) د. طه محمد عبد المطلب،" <u>التكنولوجيا الحيوية وأزمة الغذاء</u> "، مرجع سابق، صـ ٤.

درجات مئوية وبمعدل ٩% إذا ارتفعت بمعدل ٩% إذا ارتفعت درجتين، أما الذرة الشامية يتوقع انخفاض انتاجيتها بمعدل ١٩% بحلول ٢٠٥٠ مع ارتفاع الحرارة بمعدل ٣,٥ درجة.أما القطن؛ فهو عكس المحاصيل الأخرى ستزيد انتاجيته بمعدل ١٧% مع ارتفاع درجتين وبمعدل ٣١% مع ارتفاع ٤ درجات. أما الأرز؛ فيتوقع انخفاض انتاجيته بمعدل ١١%. وعباد الشمس سينخفض ٣٠% كمعدل، والطماطم ستنخفض إنتاجيتها ١٤% مع إرتفاع ١,٥ درجة، وقصب السكر فيتوقع إنخفاض إنتاجه بإرتفاع درجات الحرارة إلى ٢٤,٥%[١].

ما تم العمل على إنشاء عدد من الصوامع والشون على مستوى لائق لتخزين القمح حتى لا يتعرض للتلف[٢]، ولابد من العمل على زراعة محاصيل عالية الإنتاجية مقاومة للحرارة لتعويض النقص فى الإنتاجية، بالإضافة إلى إمكانية التوسع فى زراعة القطن، وبعض المحاصيل الصيفية الأخرى مثل عباد الشمس، على أن يكون ذلك بديلاً لجزء من مساحة الذرة الشامية المتوقع انخفاض إنتاجيتها[٣]، وإتباع الاستراتيجيات التى تعمل على تقليل معدلات الزيادة السكانية عن ١,٢%، حيث إن ذلك المعدل لن يكون ملائماً فى ظل محدودية الموارد الزراعية وأثار المناخ على القدرة الإنتاجية للمنتجات الغذائية المصرية[٤]، وتطبيق ما يسمى السيادة الغذائية (FS)، بمعنى سيطرة المجتمع المحلى على طرق الإنتاج وقوى الإنتاج والموارد التى تستخدم فى إنتاج الغذاء والزراعة.

ويقصد بذلك؛ أن المجتمع المحلى هو الذى يُحدد ما هى المنتجات التى ينتجها وسيستخدمها، بالإضافة لتمكين المزارعين والفلاحين من الإنتاج بدلاً من ملكية الشركات الاستثمارية للأراضى والمياه وملكيتها للجينات الوراثية وغيرها التى تستهدف الإنتاج للتصدير، وقد تسبب ذلك فى الإستيراد المستمر للقمح والزيوت وغذاء الفقراء[٥]، وضرورة مراعاة العولمة الاقتصادية ودراسة تأثيراتها فى إنتاج المزارعين وفى دخولهم، وبالتالى تجنب التأثيرات السلعية وتشجيع التأثيرات الايجابية[٦]، وضرورة زيارة الاستثمارات الموجهة إلى الزراعة وخاصة بالنسبة للقطاع الخاص، واتخاذ الإجراءات التشريعية والإدارية والتنظيمية المشجعة لهذه الاستثمارات

---

(١) د. وهيبة زبيرى،" التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائى "، مرجع سابق، صـ ٢٠٠.

(٢) د. وهيبة زبيرى،" التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائى "، المرجع السابق، صـ ٢٢٠.

(٣) د. وهيبة زبيرى،" التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائى "، المرجع السابق، صـ ٢٢١.

(٤) د. وهيبة زبيرى،" التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائى "، المرجع السابق، صـ ٢٢٢.

(٥) د. وهيبة زبيرى،" التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائى "، المرجع السابق، صـ ٢١٨.

(٦) د. طه محمد عبد المطلب،" التكنولوجيا الحيوية وأزمة الغذاء "، مرجع سابق، صـ ٤.

محلياً وعربياً وإقليمياً وعالمياً[١]، والاهتمام بالتنمية التسويقية داخلياً وخارجياً، وأخذ التسويق على أنه حلقة مكملة للإنتاج لإشباع حاجات المستهلك، مع العمل على تقليل تكلفة التسويق[٢].

ومن الجدير بالذكر؛ يُعتبر مستقبل مصر وأمنها الغذائى أمن قومى، حيث أنه متعلق بأمن المواطنين وحقهم فى تحقيق مستوى معيشى مناسب، ولن يتم ذلك إلا إذا توافرت الجهود بين الدولة والأفراد من خلال العمل الجاد من المواطنين، وقيام الدولة بدورها من النواحى العلمية من حيث البحوث ومن حيث تشجيع القطاع الزراعى ومن خلال العمل على تحقيق تلك المقترحات سالفة البيان، فضلاً عن تعاون مصر مع دول حوض النيل والدول العربية والتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) من خلال التعاون المشترك والبناء من أجل غذاء صحى ودائم للأفراد، ومن أجل مواكبة ارتفاع الأسعار وعدم اللجوء للمساعدات الغذائية وما تحمله من ضغط على الدول من قبل الدول الكبرى المتقدمة من أجل تنفيذ سياستها، وكذلك لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية للشعوب العربية والشعب المصرى بصفة خاصة من خلال تأمين مستقبل الأمن الغذائى(FS).

٣- <u>الجهود المصرية فى السنوات الأخيرة لزراعة ١,٥ مليون فدان وإنشاء المزارع السمكية والصوب الزراعية (G)</u>:

<u>أولاً: الجهود المصرية لزراعة ١,٥ مليون فدان فى الأراضى الجديدة</u>:

يُعتبر مشروع الفرافرة أضخم مشروع زراعى صناعى عمرانى فى تاريخ مصر بإستصلاح (١,٥) مليون فدان، تُمثل المرحلة الأولىَ من المشروع العملاق بإستصلاح نحو (٤) مليون فدان بتكلفة تصل إلى (٦٠ – ٧٠) مليار جنيه. وفى الخامس من مايو عام ٢٠١٦؛ أطلق الرئيس عبدالفتاح السيسى إشارة البِدء بحصاد محصولى القمح والشعير ضمن مشروع الـ ١,٥ مليون فدان بمنطقة سهل بركة بالفرافرة لتبدأ عملية جنى ثمار المشروع الكبير. كما يُقسم المشروع إلى (٤) مراحل وهى: {إستصلاح واحة الفرافرة بالوادى الجديد، إنشاء شركة الريف المصرى الجديد (NECC)، إقامة آبار لإستصلاح الأراضى، تنمية أراضى بصعيد مصر[٣]. كما تَعددت أهداف المشروع؛ وتَتمثل فى التالى بيانه:

---

(١) د. طه محمد عبد المطلب،" <u>التكنولوجيا الحيوية وأزمة الغذاء</u> "، المرجع السابق، صـ ٥.

(٢) د. طه محمد عبد المطلب،" <u>التكنولوجيا الحيوية وأزمة الغذاء</u> "، المرجع السابق، صـ ٦.

(٣) د. سرحان سليمان،" <u>المشروعات القومية فى مجال الزراعة ودورها فى تنمية الإقتصاد المصرى: رؤية تحليلية</u>"، معهد بحوث الإقتصاد الزراعى، مركز النيل للإعلام بكفر الشيخ، كفر الشيخ، القاهرة، يوليو، ٢٠١٧، صـ ١ – ٢٥.

- إنشاء ريف مصرى جديد وعصرى تكون نواته سلسلة من القرى النموذجية تُعالج مُشكلات الماضى وتَستثمر مُقومات الحاضر.
- إستغلال الأراضى الصحراوية وزيادة الرقعة الزراعية من ٨ ملايين فدان إلى ٩,٥ مليون فدان بنسبة زيادة ٢٠% [١].
- إعادة ترسيم الخريطة السكانية لجمهورية مصر العربية بعيداً عن الوادى والدلتا من خلال توسيع الحيز العمرانى، بالإضافة إلى إنشاء مُجتمعات عُمرانية عصرية مُتكاملة مُكتملة المرافق والخدمات، مما يُسهم فى زيادة المساحة المُكتظة بالسُكان فى مصر من نحو ٦% إلى نَحو ١٠%.
- تعظيم الإستفادة من موارد مصر من المياة الجوفية.
- زراعة المحاصيل التى تُزرع على المياه الجوفية التى تُحقق عائداً مالياً كبيراً؛ كما تُسهم فى سد الفجوة الغذائية التى تُعانى منها البلاد، كما سيتم زراعة ٧٠% من أراضى المشروع بالمحاصيل الإستراتيجية الهامة لسد الفجوة الغذائية منها، ونحو (٣٠%) من المحاصيل البستانية والتصديرية عالية القيمة الإقتصادية، مما يُسهم فى زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبى.
- إقامة العديد من الصناعات المُرتبطة بالنشاط الزراعى والثروة الحيوانية؛ بالإضافة إلى الصناعات الغذائية بهدف التصدير [٢].
- زيادة صادرات مصر من المحاصيل الزراعية إلى ١٠ مليون طن سنوياً.
- يُقدم المشروع أفكاراً غير نمطية لخلق فُرص عمل للشباب.
- تَحقيق الإكتفاء الذاتى (SS) من القمح بنسبة (٨٠%)؛ حيث يُعد إستهلاك المصريين للقمح من أعلىَ المُعدلات العالمية، كما تُعتبر مصر من أكبر الدول المُستوردة للقمح عالمياً [١].

([١]) د. أسامة أبو الليل،" إستصلاح الأراضى الصحراوية الجديدة "، مجلة الإقتصاد والمحاسبة، العدد (٦٥٨)، نادى التجارة، القاهرة، ٢٠١٥، صـ ٣٦ – ٣٩.

([٢]) د. حلمى سلامة محمود قنديل،" الفجوة الغذائية بمصر : أسبابها وآثارها الإقتصادية "، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد (١)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، عين شمس، القاهرة، يناير، ٢٠١٦، صـ ٣٧٧ – ٤٢٥.

ومن الجدير بالذكر؛ يُغطى المشروع مساحات واسعة من جمهورية مصر العربية؛ خاصة الصعيد وجنوب الوادى وسيناء والدلتا، حيث وقع الإختيار على ١٣ منطقة فى ٨ محافظات مُعظمها فى الصعيد وهى: { قنا، أسوان، المنيا، الوادى الجديد، جنوب سيناء، الإسماعيلية، الجيزة }، كما تَم إختيارها بعد دراسات مُتعمقة، بحيث تكون قريبة من المناطق الحضرية، وخطوط الإتصال بين المُحافظات وشبكات الطرق القومية والكهربائية[٢].

كما أن نموذج الفرافرة سَيُعمم على باقى أراضى المشروع؛ حيث أطلق الرئيس عبدالفتاح السيسى شرارة التنمية بتدشين المرحلة الأولى للمشروع من واحة الفرافرة وتَحديداً من سهل بركة فى ديسمبر عام ٢٠١٥، ويَشمل المشروع فى تلك المنطقة:

- إستصلاح وتنمية ١٠ ألاف فدان تم إعدادها تماماً للزراعة وتركيب أنظمة الرى المحورى؛ كما تَم الإنتهاء من تسوية الأرض بالليزر وتسميدها وتجهيزها لغرس البذور.
- حفر ٤٠ بئراً جوفياً فى منطقة سهل بركة فى وقت قياسى بإستخدام أحدث الحفارات فى العالم التى دبرتها الهيئة الهندسية للقوات المسلحة (EAAF) بالتعاون مع حفارات الشركات المدنية وشركات قطاع البترول (CCEOSC).
- تم إنشاء العديد من المُنشآت المدنية التى تَخدم المزارع من حضانات ومدارس ووحدات صحية وقسم شرطة وحماية مدنية ووحدة بيطرية وبنك زراعى ومكتب بريد ومجلس قروى وإجتماعى ومدارس فنية صناعية وزراعية وعدد من المساجد والكنائس التى تم توزيعها على القرى[٣].
- تم التَخطيط لبناء مناطق صناعية لإقامة العديد من الصناعات المُرتبطة بالنشاط الزراعى والثروة الحيوانية والصناعات الغذائية.

---

(١) د. على عبدالسلام،" <u>امكانية الإكتفاء الذاتى من القمح</u> "، مجلة الإقتصاد والمحاسبة، العدد (٦٣٧)، نادى التجارة، القاهرة، مايو، ٢٠١١، صـ ٢٢ – ٢٣.

(٢) د. محمد حسين السيد سالم، د. نبيل فتحى السيد قنديل،" <u>تدهور وإجراءات وتشريعات حماية الأراضى الزراعية فى مصر</u> "، معهد بحوث الأراضى والمياه والبيئة، مركز البحوث الزراعية، القاهرة، ٢٠١٥، صـ ١ – ٩٥.

(٣) كلية الآداب،" <u>البيئة والتنمية فى محافظة الوادى الجديد: الإمكانيات والطموحات</u> "، نتائج وتوصيات ندوة فى جامعة أسيوط، بالتعاون مع المجلس الأعلى للثقافة، يومى (٨ – ٩)، مارس، القاهرة، ٢٠١٥، صـ ١ – ٦.

- محطة طاقة شمسية بقُدرة ٤ ميجا وات على مساحة ١٦ ألف فدان لتشغيل الآبار والوحدات السُكانية ومحطات المياه بالتوازى مع محطات الكهرباء الأخرى[١].

كما يُعد المورد المائى التَحدى الأكبر فى المشروع؛ فأغلب مناطق المشروع تَعتمد فى زراعتها على المياه الجوفية، كما أكدت الدراسات على تَوافُر المخزون الجوفى من المياه فى جميع مناطق المشروع بشكل كبير ومُتجدد طبقاً للدراسات التى أعدتها وزارة الموارد المائية والرى (MWRI)، ووضعت برنامجاً آلياً للتَحكُم فى تشغيل الآبار وتركيب عدادات على الآبار لمراقبة رفع المياه من الآبار حتى لا يَتم إستنزاف المخزون، كما تُمثل الأراضى التى تَعتمد على المياه الجوفية بنحو ٨٨,٥% بينما تَعتمد ١١,٥% من المساحة على المياه السطحية، كما تَم وضع حزمة من الإجراءات الصارمة للحفاظ على الخزان الجوفى للمياه وإستخدام التِكنولوجيا الحديثة فى مُراقبة آبار مشروع المليون ونصف المليون فدان من خلال وسائل مُتطورة للتَحكُم عن بُعد، وأجهزة رصد ذكية بإستخدام الطاقة الجديدة والمُتجددة وخاصة الشمسية فى رفع المياه لضمان إستدامة المصدر المائى للأجيال القادمة.

كما تم الإعتماد على الطاقة الشمسية كأحد موارد الطاقة المُتجددة النظيفة فى تشغيل المشروع؛ كما قامت وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى (MALR) بإعداد الدراسات الخاصة بالتركيب المحصولى، بالإضافة إلى تَحديد المحاصيل التى يُمكن زراعتها فى كل منطقة من مناطق المشروع وفقاً لظروف المناخ والتربة والمياه[٢].

كما أعلنت الحكومة المصرية إنشاء شركة قابضة لتشغيل هذا المشروع الضخم وهى "شركة الريف المصرى الجديد" (NECC)؛ برأس مال نَحو (٨) مليار جنيه، مما يَعكس تغير فكر الدولة تِجاه المشاريع القومية لتَجنُب مصير مُشابه للمشروعات السابقة مثل مشروع تُوشكىَ (TP)، إذ أن نظام الإدارة بالشركات القابضة يَضمن نَجاح المشروع وإستمراره وإبعاده عن الروتين الحكومى[٣].

---

(١) د. منى عبدالستار محمد،" الطاقة الشمسية: مستقبل مصر"، مجلة الإقتصاد والمحاسبة، العدد (٦٥٨)، نادى التجارة، القاهرة، ٢٠١٥، صـ ٣٠ – ٣١.

(٢) د. ماجد أبوالنجا الشرقاوى،" الأبعاد الإقتصادية لإستخدامات الطاقة الشمسية فى جمهورية مصر العربية "، مجلة مصر المعاصرة، المجلد (١٠٣)، العدد (٥٠٤)، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، أكتوبر، ٢٠١١، صـ ٨٥ – ١٦٢.

(٣) كلية الآداب،" البيئة والتنمية فى محافظة الوادى الجديد: الإمكانيات والطموحات "، مرجع سبق ذكره، صـ ٤.

ومن الجدير بالذكر؛ تَقوم هذه الشركة بتنظيم العمل وتضع اللوائح والقوانين، كما يكون لها الحق فى الحصول على قروض لتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة، وهى المسئولة عن وضع الضوابط الحاكمة لطرح وتوزيع الأراضى على الشباب وصغار المُزارعين والمُستثمرين، بالإضافة إلى مسئوليتها عن إدارة وصيانة وتَطوير البنية الأساسية والتَحتية للمشروع، بحيث تَكون هذه الشركة كياناً مسئولاً عن هذا المشروع بالكامل.كما تَتمثل قواعد التَملُك فى هذا المشروع فى: { التَمتُع بالجنسية المصرية دون غيرها، سيتم تَخصيص نَحو ٢٥% لفئة الشباب والفئات الإجتماعية بواقع ٥ أفدنة لكل شخص وسيتم سداد قيمة الأرض بعد الزراعة مباشرة، كما يُمنح صغار المُستثمرين من (١٠٠٠ – ١٠,٠٠٠ فدان) بنظام حق الإنتفاع أو التَمليك، كما يُمنح كبار المُستثمرين المصريين من نَحو (١٠,٠٠٠ – ٥٠,٠٠٠) فدان كحق إنتفاع بعد سداد ثمن الملكية }[١].

ثانياً: الجهود المصرية فى إنشاء المزارع السمكية فى محافظة كفر الشيخ وشرق بورسعيد:

تُعتبر الثروة السمكية فى مصر واحدة من أهم مصادر الدخل القومى؛ وكذلك تُعتبر مصدر من مصادر البروتين الآمن والذى يُوفر الإحتياجات الغذائية داخلياً ويُنمىِ صناعات أخرى بجانبه، وتَشغل المصايد السمكية فى مصر مساحات شاسعة تزيد عن ١٣ مليون فدان بما يُعادل قرابة ١٥٠% من الأرض الزراعية بها، وتَتنوع هذه المصادر بحسب طبيعتها فمنها البحار كالبحرين الأبيض والمتوسط، وتشتمل على بحيرات المنزلة والبرلس والبردويل وإدكو وقارون وميروط والبحيرات المرة، وملاحة بورفؤاد، ومنها أيضاً مصادر المياه العذبة وتشتمل على نهر النيل وفرعيه والترع والمصارف، وإذا كانت المصادر السابقة مصادر طبيعية، فإن الإنسان إستحدث طُرق أخرىَ إصطناعية كبحيرة ناصر وبحيرة الريان، بالإضافة إلى المزارع السمكية الموجودة فى أنحاء مُختلفة فى جمهورية مصر العربية[٢]، كما يُساهم الإستزرع السمكى بنحو (٧٠%) من إجمالى إنتاج الأسماك فى مصر، حيث تَحتل مصر المرتبة الـ ١١ على مُستوىَ العالم فى مجال الإستزراع السمكى، ويُعتبر الإستزراع المائى فى الوقت الحالى أكبر قطاعات الإنتاج السمكى فى مصر، حيث يُمثل نحو (٥١%) من إجمالى الإنتاج السمكى، كما تُنتج مزارع القطاع الخاص أكثر من (٩٨%) من مناطق الإستزراع المائى.

---

(١) د. نجوان سعد الدين، د. محمد سمير مصطفى،" السياسات الزراعية المُستقبلية لمصر فى ضوء المُتغيرات المحلية والإقليمية "، مجلة بحوث إقتصادية عربية، المجلد (١٧)، العدد (٥٠)، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، القاهرة، ٢٠١٠، صـ ١٦٨ – ١٧٤.

(٢) د. الدسوقى عزب،" مصر : الهيمنة العسكرية على الثروة السمكية "، المعهد المصرى للدراسات السياسية والإستراتيجية، تقديرات إقتصادية، القاهرة، فبراير، ٢٠١٧، صـ ١ – ١٣.

وقد بدأ التَوسُع والتَطوير والتَحديث فى قطاع الإستزراع السمكى فى مصر مُنذ عقدين؛ مما أدىَ إلى تَنمية جوهرية ومُتسارعة خلال السنوات القليلة الماضية، مما أدت بدورها إلى زيادة كبيرة فى الإنتاج، ويَشهد هذا القطاع أعلى مُعدلات للنمو من بين جميع أنشطة المصايد الأخرىَ، ولذلك يُعتبر الإستزراع المائى هو الخيار المثالى لسد الفجوة بين إنتاج وإستهلاك الأسماك فى مصر، وقد بلغ إنتاج مصر من الأسماك من المصادر الطبيعية نَحو (٣٣٤,٧٩١) طن، وبلغ إنتاجها من الإستزراع السمكى نَحو (١,١٣٧,٠٩١) طن[١].

([١]) د. نبيل فهمى عبدالحكيم، د. سلطان محمد بكير، د. مجدى عبدالحميد،" <u>استزراع الأسماك فى حقول الأرز فى محافظة كفر الشيخ</u> "، حول مؤتمر "<u>إقتصاديات الزراعة فى العالم الإسلامى</u> "، مركز صالح== ==عبدالله كامل للإقتصاد الإسلامى، كليتى الزراعة والتجارة، جامعة الأزهر، مركز الدراسات والإستشارات الزراعية، القاهرة، إبريل، ٢٠٠٠، صـ ١٣ – ١٤.

وتُعد محافظة كفر الشيخ قلعة إنتاج الأسماك بأنواعها المُختلفة فى مصر؛ حيث تُنتج المحافظة أكثر من نَحو (٤٠%) من إنتاج الأسماك فى مصر، كما أنها أولىَ المحافظات على مستوىَ الجمهورية إنتاجاً له من خلال عدة مصادر أهمها شواطئ المحافظة المُمتدة على البحر المتوسط بطول ١١٨ كيلومتراً فى شمال الجمهورية، بالإضافة إلى بحيرة البرلس التى تَبلُغ مساحتها نَحو ١١٠ ألف فدان وتقع بالكامل فى نطاق وداخل المحافظة، وكذلك نهر النيل فرع رشيد فى نطاق ٣ مراكز بالمحافظة وهى دسوق وفوة ومطوبس، والمزارع السمكية الخاصة على مساحة أكثر من ٢٨٠ ألف فدان بمراكز الرياض وسيدى سالم والحامول وبلطيم ومطوبس وفوة[١]، حيث تَم إنشاء أكبر مزرعة سمكية فى العالم مُتخصصة فى الأسماك البحرية بكفر الشيخ لرفع إنتاج المحافظة من الأسماك لأكثر من ٥٠% من إنتاج مصر من الأسماك والتصدير إلى الخارج، حيث تُكثِف القوات المُسلحة جهودها الكبيرة وتُسابق الزمن للإنتهاء من إقامة أكبر وأهم مشروع للإستزراع السمكى على مستوى العالم بمحافظة كفر الشيخ فى (مزرعة بركة غليون للإستزراع السمكى) (PPFFF) التابعة لمركز مطوبس، وتُقام المرحلة الأولىَ من المشروع على مساحة ٢,٧١٩ فداناً، والثانية على مساحة ٢,٨١٥ فداناً، والثالثة على مساحة ٦,١٧٤ فداناً، والرابعة على مساحة ٧ آلاف فدان، بإجمالى ١٨ ألفاً و ٧٠٨ أفدنة[٢].

ويتم تَنفيذ هذا المشروع العملاق عن طريق الهيئة الهندسية للقوات المسلحة (EAAF) بمُشاركة (١٢) شركة وطنية؛ حيث أُفتُتحت المرحلة الأولىَ من المشروع فى شهر أغسطس ٢٠١٧، لرفع إنتاج محافظة كفر الشيخ من الأسماك بعد إنتهاء المشروع بالكامل وعَمله بكامل طاقته إلى نَحو (٦٠%) من إجمالى الإنتاج المحلى للأسماك فى مصر، حيث أن المرحلة الأولى عبارة عن مزارع نموذجية لإنتاج الجمبرى والقاروص والدنيس والوقار ومُختلف أنواع الأسماك البحرية، وكذلك الأسماك البُلطى والبورى وغيرها من الأسماك الأخرى، ويُعتبر هذا المشروع بالكامل كما تم الإعلان عنه مشروعاً صديقاً للبيئة ولا توجد به أى مصادر تلوث أو المياه الملوثة، وبه مصنع علف السمك على مساحة ١,٥١٨ متراً ويُنتج نَحو ١٨٠ ألف طن

---

(١) د. أحمد ذكر الله،" مشروع بركة غليون: معلومات أولية "، المعهد المصرى للدراسات السياسية والإستراتيجية، إقتصاد مصر، القاهرة، ديسمبر، ٢٠١٧، صـ ١ – ٦.

(٢) كلية التربية النوعية،" غليون أكبر مزرعة سمكية على مستوى الشرق الأوسط "، قسم الإعلام التربوى، كلية التربية النوعية، جامعة كفر الشيخ، مجلة صدى النوعية، العدد (٤)، كفر الشيخ، القاهرة، يناير، ٢٠١٨، صـ ٤.

سنوياً، كما يَتضمن المشروع مصنع الفوم على مساحة ٥,٢٥٠ متراً، ومصنع للثلج على مساحة ١,٩٠٠ متراً، بالإضافة إلى مصنع بروسسينج[١].

ويَنُص القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ على حظر إنشاء المزارع السمكية إلا فى الأراضى البور غير الصالحة للزراعة؛ ويقتصر فى تغذيتها على مياه البحيرات أو المصارف، كما يَحظُر إستخدام المياه العذبة لهذا الغرض، كما أصدر الرئيس السيسى القرار رقم (٤٤٦) لعام ٢٠١٥، لتنظيم قواعد التصرف فى الأراضى والعقارات التى تُخليها القوات المُسلحة وتَخصيص عائدها لإنشاء مناطق عسكرية بديلة، وأتاح القرار للقوات المسلحة إنشاء وتأسيس شركات بمفردها أو بالمُشاركة مع رأس المال الوطنى أو الأجنبى، كما فتح القرار الباب للشركة الوطنية التابعة للثروة السمكية التابعة لجهاز الخدمة الوطنية (NSAF) لتأسيس شركة للإستزراع السمكى بالإشتراك مع مستثمر سعودى وإحدىَ الشركات الألمانية المُتخصصة فى إستزراع سمك التونة تَحمل إسم الشركة الدولية للمُنتجات البحرية[٢]، ولدىَ جهاز الخدمة الوطنية (NSAF) مزرعة الزاوية ومساحتها نَحو ١,٠٠٠ فدان، كما أنتجت عام ٢٠١٢ نَحو ١,٢٠٠ طن من تلك المساحة.

ومن التَطورات الهامة مُنذ عام ٢٠١٤؛ تَزايُد دور القوات المسلحة المصرية فى مجال الإستزراع السمكى، كما تَواجدت بعض المؤسسات تابعة للقوات المسلحة تُشارك فى هذا المجال منها جهاز الخدمة الوطنية (NSAF)، وهيئة عمليات القوات المسلحة (AFOA)، وشركة حلوان لمُحركات الديزل (HDE)، والشركة الوطنية لإصلاح وبناء السفن (NSRBC) (جهاز الصناعات والخدمات البحرية (MISA) – وزارة الدفاع المصرية (EMD))[٣].

وفى يناير عام ٢٠١٦؛ تأسست الشركة القابضة للإستزراع السمكى (HCA) (الشركة الوطنية لتنمية الثروة السمكية التابعة لجهاز المشروعات الوطنية (NPA) برأس مال مبدئى مليار جنيه، بالإشتراك مع الهيئة العامة للثروة السمكية والمائية (GAFWR)، ومن المتوقع أن تصل نسبة جهاز الخدمة الوطنية (NSAF) والشركات التابعة له بنحو (٦٥%) وهيئة الثروة

---

(١) د. إبراهيم سليمان، د. محمد جابر محمد أحمد عامر،" العلاقات الإنتاجية للإستزراع السمكى فى أقفاص عائمة فى مصر "، مجلة مصر المعاصرة، المجلد (٨٩)، العددان (٤٥١، ٤٥٢)، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، (يوليو – أكتوبر)، ١٩٩٨، صـ ٢٧٤ – ٢٨٣.

(٢) رئاسة الجمهورية، قرار وزارى،" تَحديد بعض مناطق الإستزراع السمكى"، القاهرة، ١٩٨٥، ص١ – ٩.

(٣) مركز الأسماك العالمى،" تحليل سلسلة القيمة لمزارع الأسماك المصرية "، المجموعة الإستشارية للبحوث الزراعية الدولية، تقرير المشروع رقم (٤٨)، ماليزيا، ٢٠١٢، صـ ١ – ٩٣.

السمكية بنحو (٣٠%)، كما نُشر عن الإتفاق على إنشاء مفرخات سمكية بواسطة شركات تَتبع جهاز الخدمة الوطنية (NSAF) التابع للقوات المسلحة، وتَطوير موانئ صيد، بالإضافة إلى توريد زريعة، ولكن الأوضح هو أن الشركة القابضة للإستزراع السمكى (HCA) تقوم على جهاز الخدمة الوطنية (NSAF) بنحو (٦٥%) وهيئة الثروة السمكية بنحو (٣٠%)[١].

كما تُمثل بُحيرة البردويل (BL) أحد الملامح الهامة فى الساحل الشمالى لسيناء؛ كما تَشغل نسبة كبيرة من طوله، كما تَخدم البُحيرة نصف سُكان محافظة شمال سيناء، حيث يعمل بالبُحيرة أكثر من ٥,٠٠٠ صياد يُمثلون ٥,٠٠٠ أسرة من جميع مراكز المحافظة، ويأتى فى المُقدمة مركز بئر العبد والعريش، وتَعمل على إنعاش الحياة الإقتصادية فى هذه المراكز فى موسم صيد الأسماك، ومازال من العادات السائدة عند صائدى البُحيرة ربط زواج أبنائهم بموسم الصيد، وبصورة عامة فدخل الصيد من أسماك البُحيرة بلغ فى العام الماضى ١٠٨ ملايين جنيه بإنتاج قدره نحو ٤,٧٣٣ طناً، ويُطلب سمك البُحيرة فى العديد من دول أوروبا والبحر المتوسط مثل اليونان وقُبرص وإيطاليا وغيرها نظراً لنقاءه وبُعده عن التلوث[٢].

ومن الجدير بالذكر؛ يُعتبر أيضاً من المشاريع الهامة إقتصادياً وسياحياً مشروع " مزرعة التماسيح " (CF)؛ كما أن من شأنه تَغيير شكل الخريطة السياحية فى مصر كما فى دول أخرى مثل زيمبابوى التى يزور مزرعة التماسيح (CF) بها أكثر من (٨) ملايين سائح فى العام، كما قامت وزارة البيئة بتحديد قرابة الـ (٥٠) فداناً لإقامة أول مزرعة لتربية التماسيح فى مصر فى أسوان كخُطوة أولىَ لتنفيذ الشركة المُساهمة التى سَتُنشئها الوزارة بالتَعاون مع الهيئة الوطنية للثروة السمكية والمائية لإدارة منظومة التماسيح فى مصر، كما أن المزرعة ستكون مُنفصلة عن مزرعة ناصر، لأن الإتفاقيات الدولية تَحظر صيد التماسيح، كما أن الوزارة تَدرس إنشاء مصنع لصناعة الجلود بدلاً من تصديرها[٣].

---

(١) الهيئة العامة لترويج الإستثمار وتنمية الصادرات،" تقارير موجزة حول القطاعات الإقتصادية الواعدة: الزراعة والثروة السمكية "، مسقط، سلطنة عمان، ديسمبر، ٢٠١٦، صـ ١ – ٢٠.

(٢) وزارة البيئة المصرية،" برنامج الرصد البيئى للبحيرات المصرية: الرحلة الحقلية الثانية: بحيرة البردويل "، جهاز شئون البيئة، قطاع نوعية البيئة، الإدارة المركزية لنوعية المياه، القاهرة، نوفمبر، ٢٠١٦، صـ ١ – ١٢.

(٣) د. أسامة السيد مرسى أيوب،" الجديد فى مشروعات الشباب: مشروع التماسيح والإكثار "، القاهرة، يناير، ٢٠١٧، صـ ١ – ١٦.

وعن مشروع الإستزراع السمكي في شرق بورسعيد؛ فهو يتكون من ٥٩٠٦ أحواض إستزراع سمكي مكونة من مزرعة " أ " ٣٥٢١ حوضاً إستزراع علي مساحة ٩٥٠٠ فدان والمزرعة " ب " ١٨١٠ أحواض إستزراع سمكي علي مساحة ٤٨٩٨ فداناً والمزرعة " ج " ٥٧٥ حوض إستزراع سمكي علي مساحة ١٨٥٢ فداناً، ويتبقي مساحة أخري من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٦١ من الأرض المخصصة مساحتها ١٠ آلاف فدان سيتم استغلالها في أحواض الصيد الحر[١].

والمكون الثاني للمشروع مكون من الترع الرئيسية والفرعية والترعة الأم من المأخذ البحري لتغذية الترعة الرئيسية رقم ١. ٢. ٣. ٥ لتغذية ٣٣١ حوض من مصرف الفرما؛ وبَلغ إجمالي أطوال الترع الفرعية ٢٠٠ كيلو وهي مخصصة لتصريف المياه التي يتم تجديدها يومياً للحوض السمكي للتخلص من مادة الأمونيا الموجودة في الماء بإجمالي أطوال للترعة الرئيسية ٣٩,٩ كيلو[٢].

وحول الفنيات الخاصة بالمشروع؛ فهو يُعَد الأول في التكنولوجيا المتقدمة في منطقة الشرق الأوسط مجال الإستزراع السمكي والذي يستخدم أحدث التقنيات الحديثة في وضع الأقفاص البحرية وبها الأسماك الصغيرة الحجم وتربيتها في بيئتها الطبيعية داخل البحر، وتم تصميم الأقفاص لتتحمل حركة الموج والتيارات الهوائية والظروف المناخية المتغيرة كما يتم نزول الأقفاص علي عمق ٧ أمتار وعلي بُعد ١٢ ميلاً من سطح البحر ويتم تغطيتها بشباك من كافة الجهات والقفص البحري يعطي إنتاجية أكثر من ٢٠ طناً حيث يبلغ الحد الأدني للإنتاج ١٥ كيلو في المتر الواحد ويبلغ حجم القفص البحري ١٧٥٠ متراً والمشروع يعتبر أول مشروع سمكي يتم بهذا المستوي في الشرق الأوسط وسيحدث طفرة كبيرة في الإنتاج السمكي وجري العمل في الأقفاص البحرية بالتوازي مع إنشاء مصنع للأعلاف لخدمة مشروعات المزارع السمكية ومشروع الأقفاص البحرية، كما ضَمت المرحلة الأولي ١٠٠ قفص بحري وكان يتم الانتهاء يومياً من تصميم قفص بحري واحد. كما يضم المشروع مركزاً للأبحاث والتطوير يتكون من معمل جودة

---

(١) وزارة البيئة،" <u>التوصيف البيئى لمحافظة بورسعيد</u> "، جهاز شئون البيئة بمحافظة بورسعيد، بورسعيد، القاهرة، ٢٠٠٧، صـ ١ – ٢١٢.

(٢) وزارة التجارة والصناعة،" <u>استراتيجية التنمية الصناعية لمحور قناة السويس</u> "، الهيئة العامة للتنمية الصناعية، مركز تكنولوجيا ونظم المعلومات، القاهرة، ٢٠١٤، صـ ١ – ٩٦.

المياه ومعمل الغذاء الحي ووحدة الإرشاد والتدريب ومعمل بيولوجية الأسماك ومعمل صحة وأمراض الأسماك ومعمل تركيب وجودة الأعلاف[١].

ويتبقي مشروع الإستزراع السمكي التي تُشرِف عليه هيئة قناة السويس(SCA) ؛ حيث يتكون من أحواض بإجمالي ١٩٠٠ فدان تم إنشاء بنية أساسية تشمل أعمال حفر أحواض وترع وجسور ومصارف رئيسية وفرعية وبوابات ري وصرف ومدخل ومخارج للمياه علي قناة السويس ومحطات رفع مياه ومولدات القوي ومد الكابلات لإنارة الموقع وإنشاء مباني إعاشة للأفراد وتدبير معدات ومستلزمات تشغيل أحواض الإستزراع السمكي، وهناك أحواض ترسيب ٢٢-٢٣ وجزء من ١٨ شرق القناة بمساحة إجمالية ٢٩٠٠ فدان بإجمالي ١٦٠٠ حوض إستزراع سمكي وخدماتها من ترع ومصارف ومصنع أعلاف لإنتاج ١٥٠ ألف طن سنوياً علي مرحلتين مفرخ لإنتاج ١٦٠ مليون زريعة دنيس قاروص لوت و٥٠٠ مليون يرقة جمبري سنوياً حضان لتحضين ١٦٠ مليون إصبعية سمك دنيس قاروص لوت و٣٠٠ مليون يرقة جمبري سنوياً مركز تدريب العاملين بالمشروع مخازن أعلاف مصنع فرز وتصنيع وتعبئة وتغليف الأسماك مخازن للمعدات والمهمات وقطع الغيار[٢].

وهناك أيضاً أحواض ترسيب شرق البحيرات ١٧ جزء من ١٨ بمساحة ٢٧٠٠ فدان لإنشاء ١٤٠٠ حوض إستزراع سمكي بخدماتها وإستكمال الوحدات السكنية للعمال بالمشروع وإستكمال توفير جميع المعدات والأدوات اللازمة للمشروع من طلمبات مياه ومولدات كهربائية ومعدات تغذية آلية ومنظومة مراقبة[٣].

ثالثاً: الجهود المصرية فى إنشاء الصوب الزراعية (G):

تُعَد مصر من الدول ذات النُدرة فى مواردها الزراعية الطبيعية خاصة موردى الأرض والمياه؛ وعلى الرغم من ذلك فإن كفاءة إستخدام المياه فى أعمال الرى الحقلى لا تَتعدىَ ٥٠%،

---

(١) وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية،" المُخطط الإستراتيجى القومى للتنمية العمرانية ومناطق التنمية ذات الأولولية: الرؤية والمُرتكزات ونطاقات ومراحل التنمية "، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، القاهرة، يناير، ٢٠١٤، صـ ١ – ٦٣.

(٢) الصندوق الإجتماعى للتنمية،" دراسة جدوى لمزرعة سمكية فى أحواض ترسيبة ٤ فدان"، القطاع المركزى للخدمات غير المالية، إدارة تطوير المشروعات الزراعية، القاهرة، نوفمبر، ٢٠١٦، صـ ١ – ١٨.

(٣) د. محمد حمزة الريس، د. محمد أحمد أبوالنجا، د. إيمان محمد إبراهيم سالم،" مُشكلات حائزى المزارع السمكية بمحافظة دمياط "، مجلة البحوث الإقتصادية والزراعية، المجلد (٧)، العدد (٢)، جامعة المنصورة، معهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية، القاهرة، ٢٠١٦، صـ ١ – ١١.

كما أن كفاءة إستخدام الأراضى الزراعية تُعَد مُنخفضة، لذلك فإن رفع الكفاءة الزراعية الإنتاجية لوحدتى الأرض والمياه يُعد أحد الأهداف الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المُستدامة فى مصر حتى عام ٢٠٣٠، وتُعد الصوب الزراعية (G) أحد وسائل رفع الكفاءة الإقتصادية لوحدتى الأرض والمياه، حيث تَتميز بالإنتاجية العالية مُقارنة بالزراعة فى الحقل المكشوف، بالإضافة إلى أن الصوب الزراعية (G) تَتغلب على موسمية الإنتاج وحماية المحاصيل من التَقلُبات المناخية[١].

ويوجد فى مصر نَحو ٥٧ ألف صوبة زراعية (G)أنتجت نَحو ١٦٠ ألف طن من الخُضر؛ يُمثل نَحو ٠,٧٥% فقط من جُملة إنتاج مصر من الخُضر والبالغ نَحو ٢١,٣ مليون طن خلال عام ٢٠١٠، وتُعتبر محافظة الإسماعيلية من أهم المُحافظات التى تَنتشر بها إنتاج الخُضر عن طريق الصوب الزراعية(G)، حيث يوجد بها ٣,٧٧٣ صوبة زراعية أنتجت ١٣,٤٨٦ طن من الخُضر وتَمثل نَحو ٦,٦% من جُملة عدد الصوب الزراعية(G)، ونحو ٨,٤% من جُملة إنتاجها من الخُضر على مستوى الجمهورية فى عام ٢٠١٠، وتَحتل محافظة الإسماعيلية المرتبة السادسة من بين محافظات الجمهورية من حيث عدد الصوب الزراعية(G)، والمرتبة الخامسة من حيث إنتاج صوب الخُضر لنفس العام[٢].

كما تَتميز الزراعات المحمية بالإنتاجية العالية من وحدتى الأراضى والمياه مُقارنة بالزراعة فى الحق المكشوف؛ وعلى الرغم من إرتفاع الإستثمارات فى الزراعات المحمية إلا أن العائد على رأس المال مُجزى وفى فترة قصيرة، حيث تَبلُغ التكاليف السنوية لإنتاج الطماطم من البيوت المحمية المُبردة شاملة التكاليف والإنشاءات والإهلاكات نَحو ٣٧ ريال سعودى للمتر المربع، كما أن الربح الصافى حوالى ١٥ ريال سعودى للمتر المربع، فى حين أن صافى الأرباح من الحقل المكشوف نَحو ٧ ريال سعودى للمتر المربع، ولما كانت إساءة إستخدام المبيدات لكافة الأمراض والحشرات فى الزراعات المحمية يُشكل خطورة على البيئة والصحة، ومن أنظمة الزراعة فى البيوت المحمية نظام الزراعة بدون تربة، إلا أنه على الرغم من فوائدها العديدة إلا أنها مُعقدة وتحتاج إلى إدارة خاصة، لذلك قام الخبراء بالعمل على تبسيط تقنية الزراعة بدون

---

(١) د. على عبد المحسن على عبد السيد، د. كمال صالح عبد الحميد الدالى، " دراسة إقتصادية لآثر الصوب الزراعية على كفاءة إستخدام موردى الأرض الزراعية ومياه الرى بمحافظة الإسماعيلية "، مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠١٣، صـ ١ – ١٤.

(٢) وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، " إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ "، مجلس البحوث الزراعية، القاهرة، يناير، ٢٠٠٩، صـ ١ – ١٤٨.

تربة حتى يُمكن تَطبيقها عند صغار المزارعين، حيث أن الزراعات المحمية أثبتت نجاحها فى العديد من الدول وهى عمان والإمارات والكويت والسعودية[١].

تَعتمد فكرة مشروع الصوب الزراعية (G)على قيام المُستفيد بإنشاء ٤ صوب زراعية (G) بلاستيكية لإنتاج ٤ من أهم محاصيل الخضر المطلوبة فى سوق الإتحاد الأوروبى(EU)؛ كما نَصت عليهم مُعظم دراسات مشاريع الهيئات المانحة وهى فلفل الألوان والخيار والطماطم والفاصوليا، بالتبادل أو بالتناوب إلى أسواق الجملة بدول الإتحاد الأوروبى(EU)، ويقوم المُزارع بشراء الشتلات من المشاتل، ويَعتمد المشروع على إنتاج الخُضر لسرعة وتعدُد دورة رأس المال بها والتى تصل إلى دورتين فى السنة، حيث تُعتبر العروة التى تصل مدتها لستة شهور دورة رأس مال مُستقلة[٢].

وبالنسبة لمبدأ الإستفادة من التَجارب الدولية؛ حيث أن مدينة واحدة فى جنوب أسبانيا على ساحل البحر المتوسط وهى ألماريا والتى تُسمىَ حديقة أوروبا للخضروات (EVG)، لأنها أكبر مدينة تحتوى على بيوت محمية زراعية فى العالم المُقام بها نَحو ٤٠٠,٠٠٠ صوبة زراعية تُوفر ١٧% من كميات الخُضر التى تَدخُل سوق الإتحاد الأوروبى (EU)كل يوم، وقد تَم وضع مُقترح دراسة جدوىَ إسترشادية لعدد أربعة صوب مشروع مُستقل بهدف إنتاج أربعة أنواع من الخُضر كالطماطم والفلفل والخيار والفاصوليا، حيث يُمكن تنفيذها فى مناطق الخريجين فى المحافظات والتى لها ظهير صحراوى، كما أن المشروع بعد الإنتهاء منه سيكون قادر على إنشاء نحو ٨٠٠,٠٠٠ كميات كبيرة من الخُضر يُمكن تصديرها إلى دول الإتحاد الأوروبى(EU)، بالإضافة إلى إمداد السوق المحلى منها.كما يَهدف إنشاء الصوب الزراعية (G)إلى[٣]:

---

(١) جامعة الدول العربية،" دليل الممارسات الزراعية الجيدة فى الوطن العربى "، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، ديسمبر، ٢٠٠٧، صـ ١ – ١٣٦.

(٢) جهاز تنمية المشروعات،" ملخص دراسة جدوى إسترشادية لإنشاء ٤ صوب زراعية "، القاهرة، ٢٠١٤، صـ ١ – ٢.

(٣) وزارة التنمية المحلية (MLD)،" تعزيز الزراعة الرأسية فى الصوب المحمية فى مصر : ضرورة لتحسين مستويات الأمن الغذائى وتوفير الوظائف المستدامة وتوليد الدخل"، وحدة تطوير الإدارة المحلية، مشروع حياة للتنمية المحلية، القاهرة، أكتوبر، ٢٠١٥، صـ ١ – ٤.

- زيادة دخل صغار المزارعين من العمل فى الأنشطة الزراعية من خلال زراعة محاصيل عالية القيمة فى مساحات صغيرة بغرض التصدير، وجنى مكاسب مرتفعة، تؤدى إلى رفع مستوى المعيشة لدىَ المُزارعين.

- توفير فُرص عمل للشباب والخريجين من المدارس والمعاهد والكليات الزراعية سواء عن طريق إمتلاكهم للمشروع أو من خلال إيجاد فُرصة عمل لدىَ صاحب المشروع.

- تَحسين إنتاج الحاصلات الزراعية وذلك نتيجة إلتزام كل من المُنتج والمُصدر بمواصفات السلعة التصديرية.

- رفع تَنمية ومهارات العمالة المُتعلقة بالنشاط الزراعى فى جميع مراحله بداية من الزراعة إلى مرحلة الشحن[١].

- تَنمية الصناعات والأنشطة التِجارية المُرتبطة بنشاط تصدير الحاصلات الزراعية مثل شركات مواد التعبئة والتغليف (PMC) وشركات النقل والشحن والتخليص الجمركى (CTFCC).

- توفير النقد الأجنبى؛ حيث يُساهِم نشاط تصدير الحاصلات الزراعية فى توفير النقد الأجنبى اللازم لتغطية الواردات وتمويل خِطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية، حيث أنه كلما زادت الصادرات زادت مُعدلات التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

- تَصدير الحاصلات الزراعية للأسواق الأوروبية؛ بالإضافة إلى العَمل على فتح أسواق جديدة للحاصلات الزراعية المصرية[٢].

كما يَجب على مصر أن تقوم بضرورة تَبنىِ برامج لتشجيع التَوسُع فى إنتاج الخُضر فى الصوب الزراعية (G)على مُستوىَ الجمهورية؛ حيث ثَبُت نجاحها فى زيادة إنتاجية وحدتى الأرض ومياه الرى، كما يَجب أن يقوم مركز البحوث الزراعية (ARC) بعمل دورات تدريبية عن تقنيات إنتاج الخُضر فى الصوب الزراعية (G)وجدواها الإقتصادية لشباب الخريجين للتَوسُع فى إنتاج

---

(١) د. عاصم كريم عبدالحميد، د. السعيد محمد شعبان أحمد، "<u>الكفاءة الإنتاجية والتسويقية لبعض محاصيل الخضر بنظام الزراعة المحمية فى مصر</u> "، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، القاهرة، أكتوبر، ٢٠١٦، صـ ١ – ١٦.

(٢) جهاز أبوظبى للرقابة الغذائية، "<u>دليل الممارسة رقم ٨ لسنة ٢٠١١ بشأن زراعة الخيار فى البيوت المحمية</u> "، إعتماد مجلس الإدارة، إمارة أبوظبى، الإمارات العربية المتحدة، يوليو، ٢٠١١، صـ ١ – ٣٤.

الخُضر فى الصوب الزراعية (G)لترشيد مياه الرى من ناحية والمُساهمة فى حل مُشكلة البطالة من ناحية أخرىَ، والعَمل على توفير وتَقديم قُروض مُيسرة للراغبين فى الإستثمار فى مجال إنتاج الخُضر فى الصوب الزراعية (G)لأهمية هذا المجال فى ترشيد مياه الرى، بالإضافة إلى ضرورة تَفعيل دور التعاونيات الزراعية للمُساهمة فى تسويق المُنتجات الزراعية وتَوفير مُستلزمات الإنتاج الزراعى لكافة مجالات النشاط الزراعى بصفة عامة وإنتاج الخُضر فى الصوب الزراعية(G) بصفة خاصة [1].

([1]) وللمزيد من التفاصيل فى هذا السياق يمكن الرجوع إلى:-

- **المركز الدولى للبحوث الزراعية فى المناطق الجافة،" إنشاء البيوت المحمية "، البرنامج الإقليمى لشبه الجزيرة العربية، دورة تدريبية فى الزراعات المحمية، دمشق، سوريا، ٢٠٠٥، صـ ١ – ١٦.**
- **د. ممدوح فتحى عبدالصبور،" استخدام مياه البحر فى الزراعة وإنتاج النباتات المحبة للملوحة "، مركز البحوث النووية، هيئة الطاقة الذرية المصرية، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد (٢٥)، أسيوط، القاهرة، يوليو، ٢٠٠٣، صـ ١ – ١٥.**
- **الأمم المتحدة،" الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة: التقرير التجميعى ٢٠١٨ بشأن المياه والصرف الصحى: المياه النظيفة والصرف الصحى "، ملخص تنفيذى، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٨، صـ ١ – ١٦.**

النتائج والتَوصيات

الحمد لله، أحمد ربي حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه، وأثنى عليه بما هو أهله أن من علىَّ، فأتممت بعونه وتوثيقه هذا البحث المتواضع، وأسأل ربى أن يرزقني الإخلاص فيه، وأن يجعله صدقة جارية ولمن بعدي علماً ينتفع به.

أما بعد،،،

فوفقاً للضوابط المنهجية المُتعارف عليها فى مجال البحث الأكاديمي؛ يجب ألا تكون الخاتمة هنا تلخيصاً لما ورد من تفاصيل فى ثنايا البحث بل خلاصة له فحسب، لذا فسوف نكتفي فى هذا المقام بعرض أهم النتائج التى تم إستخلاصها من هذا البحث، وبعض التوصيات التى نرى أهمية تحقيقها، وسأعرض ذلك على النحو التالى:

أولاً: النتائج:-

١- أثبَتت الدِراسة أن **(الحَق فى الغذاء)** له عِلاقة بِوَسائل **(الإنتاج، التَوزيع)** أكثر من مُستويات الإنتاج الغذائى وَحده؛ فإذا كان **(الحَق فى الغذاء)** يَهدِف إلى الوُصول **(الدَائم، الآمن)** إلى نُظم غذائية كَافية تُنتَج بِطَريقة مُستدامة ومَقبولة ثَقافياً، فإن هذا يُمكن أن يَتَحقق من خلال المَزج بين **(الإنتاج الذاتى، أنشطة مُولِدة للدَخل، الحِماية الإجتماعية)**.

٢- أثبَتت الدِراسة أن **(الحَق فى الغذاء)** يَرتبط إرتباطاً وثيقاً بـ **(الحَق فى الصِحة)**؛ وبِصفة عَامة بِالإستخدام الأمثل للمَوارِد المُتاحة، أى تَحقيق **(أمثلية باريتو)** أىَ **(الكَفاءة التَخصيصية المُثلىَ للمَوارِد المُتاحة)**.

٣- أثبَتت الدِراسة تَهميش البَحث العِلمى الزِراعى؛ بالإضافة إلى أن عدم إدخال التِقنية الحَديثة فى القِطاع الزِراعى قد آثر سَلباً على مَردوديته، مما سَاهم فى تَدنى كلاً من **(الإنتاج، الإنتاجية)**، مما نَتج عنه تَراجُع فى مُستويات الأمن الغذائى المَصرى.

٤- إن **(المُعوقات، المُشكلات)** التى تُعانى منها الزِراعة المَصرية طُوال عُقود من الزَمن سَواء تَعلق ذلك بالمَوارِد الزِراعية أو بالإنتاج الزِراعى أو تلك المُتعلقة بالسِياسات الزِراعية تَحِد من تَطوُر القِطاع الزِراعى المَصرى ومن آفاق تَحقيق فَائض فى الإنتاج المحلى لتَغطية الإستهلاك.

٥- إن تَوافُر مُقومات الأمن الغذائى المَصرى من مَوارِد **(طَبيعية، بَشرية)**، بالإضافة إلى وَفرة فى الإنتاج **(النَباتى، الحَيوانى)**؛ تُعتبر الرَكيزة الأساسية لتَحقيقه، مما تُساهِم فى تَقليص الفَجوة الغذائية، والإعتماد على الإنتاج المَحلى، أىَ تَطبيق **(إستراتيجية الإحلال مَحل الوَاردات)** لتَلبية إحتياجات السُكان من الغذاء.

ثانياً: التَوصيات:-

١- تَبنى مُقاربة مُتكاملة للأمن الغذائى عن طَريق الشِراكة بين القِطاعين **(العَام، الخَاص)**؛ حيث تَشمل العَناصر الرَئيسية لسِلسلة القِيمة الغذائية، كما تَتَضمن كلاً من **(الحَصاد، النَقل، الإستيراد والتَصدير، التَصنيع، التَخزين، التَسويق)** لِجَعل الغذاء مُتوافراً ومُستقراً وقَابلاً للإستخدام بِنَوعية جَيدة وفى **(الوَقت، المَكان)** المُناسبين.

٢- تَحديد نَهج حُكومى مُتكامل يَتم على أساسه التَنسيق بين مُختلف السِياسات فى مَجالات **(الرِعاية الصِحية، التَعليم، العَمل، الحِماية الإجتماعية، الزِراعة، التَنمية الرِيفية).**

٣- ضَرورة وَضع إستراتيجية وَطنية لضَمان **(الغذاء، التَغذية)** الآمنة للجَميع إستناداً إلى مَبادئ حُقوق الإنسان؛ بالإضافة إلى صِياغة السِياسات وما يُقابلها من مَقاييس لتَحقيقها.

٤- القِيام بِالإجراءات الضَرورية لِعَكس الوَضع المُتدهور لِلمَوارِد الزِراعية والحِفاظ على تَنوُعها البَيولوجى بِهَدف إعادة تَوليد خَدماتها ومُساهمتها فى الأمن الغذائى.

٥- وَضع إستراتيجيات مُتعددة السَنوات تَجعل من المُمكن **(الجَمع، المَزج)** بين **قَصيرة الأجل** التى تُعطى الأولوية للحُصول على الغذاء وأخرىَ **طويلة الأجل** التى تَهدِف إلى إزالة **(الأسبَاب الهيكلية للجُوع وسُوء التَغذية)**؛ حيث أن هذا أمر هَام بالنِسبة **للدِول الآخذة فى النِمو.**

٦- يَجب النَظر فى تَطبيق الخِيارات المُتوافرة لتَعزيز الأمن الغذائى؛ بالإضافة إلى تَحسين مُستويات الإكتفاء الذَاتى المُستدام بما فى ذلك **(تَعزيز إنتاجية المَحاصيل والمياه، زِيادة كَفاءة إستخدام المياه، تَقليص خَسائر ما بَعد الحَصاد وخَسائر أخرىَ، تَعزيز إستخدام مياه الصَرف المُعالجة فى الرَى).**

٧- يَجب أن يَتم وَضع الحَق فى الغذاء فى القَوانين والأُطر الغذائية بـ **(التَوافُق، التَنسيق)** مع الإستراتيجيات الوَطنية القَائمة على الحُقوق والتى تَسعىَ إلى تَنسيق الجُهود فى قِطاعات مُتعددة؛ بالإضافة إلى تَحسين المُساءلة، وتَمكين مُنظمات المُجتمع المَدنى **(CSO)** والمُتضررين من الجُوع وسُوء التَغذية فى صُنع القَرار ورَصد النَتائج.

٨- يَجب تَطوير قِطاع الثَروة الحَيوانية بِشَكل مُستدام؛ بالإضافة إلى زِيادة الإستثمارات فى **(قِطاع الأسماك)** كَمَصدر هَام يُضيف إلى القِيمة الغذائية والسَلامة الصِحية للمُستهلكين، ولا يُشكِل ضَغطاً على المَوارِد الطَبيعية، حيث أن من شَأن هذه الإستثمارات أن تُؤمن إنتاج الأسماك بما يَكفى لتَلبية الطَلَب المَحلى فى إطار التَعاوُن الإقليمى مع إمكانية إنتاج فَائض للتَصدير، أىَ تَطبيق **(إستراتيجية التَصنيع من أجل التَصدير)**.

٩- يَجب وَضع **(أُطر، قَوانين)** تَفرض على الحُكومة المَصرية تَحقيق أهداف تَتَعلق بِإعمال الحَق فى الغذاء؛ كما تُحدِد كلاً من **(المَسئوليات، الوَاجبات)** لإتخاذ الإجراءات اللازمة بِمُختلف قِطاعات الدَولة المَصرية.

١٠- يَنبغى إطلاق حَملة تَوعية للتَخفيف من كمية **(الطَعام، الغذاء)** التَالفين؛ بالإضافة إلى العَمل على تَغيير كلاً من **(أنماط، رَغبات، أذواق)** المُستهليكن خَاصة بِالتَحوُل إلى سِلع ذَات قِيمة غذائية مُماثلة أو أعلىَ، لكنها ذَات إستخدام أقل كَثافة للمِياه.

١١- يَنبغى تَخصيص إستثمارات إضافية للبَحث العِلمى لِدَعم كُل ما يُساهم فى تَعزيز الأمن الغذائى؛ بالإضافة إلى تَعميم المَعرِفة الزِراعية والغذائية، وبَرامِج التَطوير عن طَرِيق دَعمها بِمَوارِد مَالية مُناسبة، إلى جَانِب تَنمية القُدرة البَشرية والمُؤسسية المُؤهلة والمُدربة، وتَوجيه الأبحاث لتَعزيز الإنتاجية وحِماية البِيئة، بِهَدف تَحسين إنتاجية الزِراعة، وتَخصيص مَوارِد مَالية إضافية للأبحاث العِلمية فى مَجالات **(التَنمية الإقتصادية الزِراعية، سَلامة الغذاء، أنظِمة المياه والصَرف الصِحى)**، إلى جَانِب السِياسات والحَوكمة.

مراجع الدراسة

أولاً: الكتب:-

١- الداهرى عبد الوهاب مطر،" **الإقتصاد الزراعى** "، جامعة الموصل، دار الكتب العربية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المجلد الأول، بغداد، العراق، ١٩٨٦.

٢- ماجدة أحمد شلبى،" **العلاقات الإقتصادية الدولية: قضايا معاصرة ورؤى جديدة فى ظل تحديات العولمة والأزمات المالية والإقتصادية العالمية** "، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المجلد الأول، القاهرة، أكتوبر، ٢٠١٢.

ثانياً: الرسائل العلمية:-

١- لينا زياد أحمد الدبك،" **مشكلة الغذاء وعلاجها: دراسة قرآنية** "، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٩.

ثالثاً: الدوريات والمجلات والندوات والمُنتديات والتقارير:-

١- إبراهيم سليمان، محمد جابر محمد أحمد عامر،" **العلاقات الإنتاجية للإستزراع السمكى فى أقفاص عائمة فى مصر** "، مجلة مصر المعاصرة، المجلد (٨٩)، العددان (٤٥١، ٤٥٢)، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، (يوليو – أكتوبر)، ١٩٩٨.

٢- أحمد بن محمد توفيق الفيل،" **إستراتيجية الأمن الغذائى فى جمهورية مصر العربية** "، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والإقتصادية، العدد (١)، كلية الحقوق، جامعة الأسكندرية، الأسكندرية، القاهرة، ٢٠٠٩.

٣- أحمد ذكر الله،" **مشروع بركة غليون: معلومات أولية** "، المعهد المصرى للدراسات السياسية والإستراتيجية، إقتصاد مصر، القاهرة، ديسمبر، ٢٠١٧.

٤- أحمد محمود عبدالعزيز محمد،" **تحليل قياسى للإستثمار الزراعى فى مصر** "، مجلة بحوث الإقتصاد الزراعى، المجلد (٤٥)، العدد (٤)، مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الإقتصاد الزراعى، القاهرة، نوفمبر، ٢٠١٤.

٥- أسامة أبو الليل،" **إستصلاح الأراضى الصحراوية الجديدة** "، مجلة الإقتصاد والمحاسبة، العدد (٦٥٨)، نادى التجارة، القاهرة، ٢٠١٥.

٦- أسامة السيد مرسى أيوب،" **الجديد فى مشروعات الشباب: مشروع التماسيح والإكثار** "، القاهرة، يناير، ٢٠١٧.

٧- الأشرم محمود،" **التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفعالة** "، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، ٢٠٠٧.

٨- جوان ويبستر غاندى،" **الغذاء والتغذية: كتب طبيب العائلة** "، ترجمة **(د. زينب منعم)**، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، حول"**الثقافة العلمية للجميع**"، كتاب العربية رقم (٩٠)، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٤.

٩- جودة عبدالخالق **(وزير التضامن والعدالة الإجتماعية السابق)**، ماجدة قنديل، أمنية حلمى، أشرف كمال عباس، سعد ذكى نصار،" **الأمن الغذائى المصرى فى ضوء المُتغيرات المحلية والدولية** "، المركز المصرى للدراسات الإقتصادية، ورشة عمل بتاريخ (٢٠ / ٩ / ٢٠١١)، القاهرة، ٢٠١١.

١٠- الحسين عمروش،" **الشَركات العابرة للقارات وتَقويض السيادة الغذائية للدول** "، مجلة دراسات قانونية، العدد (١٢)، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، أغسطس، ٢٠١١.

١١- حلمى سلامة محمود قنديل،" **الفجوة الغذائية بمصر : أسبابها وآثارها الإقتصادية** "، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد (١)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، عين شمس، القاهرة، يناير، ٢٠١٦.

١٢- الدسوقى عزب،" **مصر: الهيمنة العسكرية على الثروة السمكية** "، المعهد المصرى للدراسات السياسية والإستراتيجية، تقديرات إقتصادية، القاهرة، فبراير، ٢٠١٧.

١٣- ربيع محمد أحمد بلال، أحمد سعد محمد راشد،" **دراسة تحليلية لإمكانية تقليل الفجوة الغذائية من بعض محاصيل الحبوب الإستراتيجية فى ظل تحرير سعر الصرف** "،

مجلة حوليات العلوم الزراعية بمشتهر، المجلد (٥٧) ، العدد (٢) ، كلية الزراعة بمشتهر، جامعة بنها، بنها، القاهرة، ٢٠١٩.

١٤- سالم توفيق النجفى،" **الأمن الغذائى العربى** "، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩.

١٥- سرحان سليمان،" **المشروعات القومية فى مجال الزراعة ودورها فى تنمية الإقتصاد المصرى: رؤية تحليلية**"، معهد بحوث الإقتصاد الزراعى، مركز النيل للإعلام بكفر الشيخ، كفر الشيخ، القاهرة، يوليو، ٢٠١٧.

١٦- طه محمد عبد المطلب،" **التكنولوجيا الحيوية وأزمة الغذاء** "، مجلة الأهرام الزراعى، العدد (٢٧) يوليو، القاهرة، ٢٠٠٠.

١٧- عاصم كريم عبدالحميد، السعيد محمد شعبان أحمد،" **الكفاءة الإنتاجية والتسويقية لبعض محاصيل الخضر بنظام الزراعة المحمية فى مصر** "، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، القاهرة، أكتوبر، ٢٠١٦.

١٨- عبدالله بن حمد بن زاهر الغافرى، سانموغام ايه براثابار،" **نَحو الإستدامة والعَدالة فى الحُصول على المياه: الأفلاج فى سلطنة عمان: تَصاميمها وإستخداماتها** "، مجلة الدراسات العمانية، العدد (١٨)، وزارة التراث والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، ٢٠١٦.

١٩- عزة إبراهيم عمارة،" **الأمن الغذائى والتنمية الزراعية المصرية فى ضوء أهم المتغيرات المعاصرة** "، ورقة بحثية قدمت إلى ندوة "**نحو وضع سياسات جديدة لنهوض بالقطاع الزراعى فى مصر** "، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٩.

٢٠- على عبد المحسن على عبد السيد، كمال صالح عبد الحميد الدالى،" **دراسة إقتصادية لآثر الصوب الزراعية على كفاءة إستخدام موردى الأرض الزراعية ومياه الرى بمحافظة الإسماعيلية** "، مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠١٣.

٢١- على عبدالسلام،" **إمكانية الإكتفاء الذاتى من القمح** "، مجلة الإقتصاد والمحاسبة، العدد (٦٣٧)، نادى التجارة، القاهرة، مايو، ٢٠١١.

٢٢- فوزية غربى،" **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائى: حالة الجزائر ومصر نموذجا** "، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، ٢٠٠٨.

٢٣- كلية الآداب،" **البيئة والتنمية فى محافظة الوادى الجديد: الإمكانيات والطموحات** "، نتائج وتوصيات ندوة فى جامعة أسيوط، بالتعاون مع المجلس الأعلى للثقافة، يومى (٨ – ٩)، مارس، القاهرة، ٢٠١٥.

٢٤- كلية التربية النوعية،" **غليون أكبر مزرعة سمكية على مستوى الشرق الأوسط** "، قسم الإعلام التربوى، كلية التربية النوعية، جامعة كفر الشيخ، مجلة صدى النوعية، العدد (٤)، كفر الشيخ، القاهرة، يناير، ٢٠١٨.

٢٥- ماجد أبوالنجا الشرقاوى،" **الأبعاد الإقتصادية لإستخدامات الطاقة الشمسية فى جمهورية مصر العربية** "، مجلة مصر المعاصرة، المجلد (١٠٣)، العدد (٥٠٤)، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، أكتوبر، ٢٠١١.

٢٦- محمد السيد عبد السلام،" **الأمن الغذائى للوطن العربى** "، المجلس القومى للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ٢٠١٤.

٢٧- محمد السيد عبد السلام،" **التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربى** "، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ٢٠١٤.

٢٨- محمد حسين السيد سالم، نبيل فتحى السيد قنديل،" **تدهور وإجراءات وتشريعات حماية الأراضى الزراعية فى مصر** "، معهد بحوث الأراضى والمياه والبيئة، مركز البحوث الزراعية، القاهرة، ٢٠١٥.

٢٩- محمد حمزة الريس، محمد أحمد أبوالنجا، إيمان محمد إبراهيم سالم،" **مُشكلات حائزى المزارع السمكية بمحافظة دمياط** "، مجلة البحوث الإقتصادية والزراعية، المجلد (٧)، العدد (٢)، جامعة المنصورة، معهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية، القاهرة، ٢٠١٦.

٣٠- محمد رجائى،" **بدائل طبيعية وحيوية آمنة لمكافحة الحشرات** "، حول مؤتمر "**البيئة الأمنة فى مصر والوطن العربى وإفريقيا** "، المجلس العربى للدراسات العليا والبحث العلمى، إتحاد الجامعات العربية، القاهرة، يونيو، ٢٠٠٥.

٣١- محمد عبدالرؤوف عبدالحميد، هديل بنجر،" **تَأثير التَصحُر والجَفاف على دول مجلس التعاون وتَحقيق الأمن الغذائى**"، مجلة آراء حول الخليج، العدد (١٠١)، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، نوفمبر، ٢٠١٥.

٣٢- مليكة زغيب، زينة قمرى،" **البيئة الزراعية المُستدامة والمُنتجات المُعدلة وراثياً** "، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد (٥)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، بسكرة، الجزائر، يونيو، ٢٠٠٩.

٣٣- ممدوح السيد محمود، ميرفت روفائيل جرجس،" **إقتصاديات إنتاج محصول الذرة الشامية فى محافظة سوهاج** "، مجلة بحوث الإقتصاد الزراعى، المجلد (٥)، العدد (٧)، مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الإقتصاد الزراعى، القاهرة، نوفمبر، ٢٠١٤.

٣٤- ممدوح فتحى عبدالصبور،" **إستخدام مياه البحر فى الزراعة وإنتاج النباتات المحبة للملوحة** "، مركز البحوث النووية، هيئة الطاقة الذرية المصرية، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد (٢٥)، أسيوط، القاهرة، يوليو، ٢٠٠٣.

٣٥- منى عبدالستار محمد،" **الطاقة الشمسية: مستقبل مصر**"، مجلة الإقتصاد والمحاسبة، العدد (٦٥٨)، نادى التجارة، القاهرة، ٢٠١٥.

٣٦- ناصر محمد عبد العال،" **دور بعض المحاصيل الزيتية النباتية فى تحقيق الأمن الغذائى فى مصر** "، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، العدد (١)، القاهرة، مارس ٢٠١٤.

٣٧- نبيل فهمى عبدالحكيم، سلطان محمد بكير، مجدى عبدالحميد،" **إستزراع الأسماك فى حقول الأرز فى محافظة كفر الشيخ** "، حول مؤتمر "**إقتصاديات الزراعة فى العالم الإسلامى** "، مركز صالح عبدالله كامل للإقتصاد الإسلامى، كليتى الزراعة والتجارة، جامعة الأزهر، مركز الدراسات والإستشارات الزراعية، القاهرة، إبريل، ٢٠٠٠.

٣٨- نجوان سعد الدين، محمد سمير مصطفى،" **السياسات الزراعية المُستقبلية لمصر فى ضوء المُتغيرات المحلية والإقليمية** "، مجلة بحوث إقتصادية عربية، المجلد (١٧)، العدد (٥٠)، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، القاهرة، ٢٠١٠.

رابعاً: الدساتير والموازنات والوزارات والمراكز والقوانين المصرية:-

١- جمهورية مصر العربية، وزارة المالية،" **البيان المالى التمهيدى لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١**"، موازنة التنمية الإقتصادية والبشرية، القاهرة، مارس، ٢٠٢٠.

٢- جمهورية مصر العربية، وزارة المالية،" **البيان المالى التمهيدى لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠**"، موازنة التنمية الإقتصادية والبشرية، القاهرة، مارس، ٢٠١٩.

٣- جمهورية مصر العربية،" **المادة 79 من الدستور المَصرى** "، الدستور المصرى، القاهرة، ٢٠١٤.

٤- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،" **نشرات التجارة الخارجية** "، أعداد متفرقة.

٥- جهاز تنمية المشروعات،" **ملخص دراسة جدوى إسترشادية لإنشاء ٤ صوب زراعية** "، القاهرة، ٢٠١٤.

٦- رئاسة الجمهورية، قرار وزارى،" **تَحديد بعض مناطق الإستزراع السمكى** "، القاهرة، ١٩٨٥.

٧- الصندوق الإجتماعى للتنمية،" **دراسة جدوى لمزرعة سمكية فى أحواض تربية ٤ فدان** "، القطاع المركزى للخدمات غير المالية، إدارة تطوير المشروعات الزراعية، القاهرة، نوفمبر، ٢٠١٦.

٨- مركز هردو لدعم التعبير الرقمى،" **الحق فى الغذاء: الأمن الغذائى** "، القاهرة، ٢٠١٦.

٩- معهد بحوث الإقتصاد الزراعى،" **تقارير سنوية مختلفة** "، أعداد متفرقة.

١٠- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية،" **المُخطط الإستراتيجى القومى للتنمية العمرانية ومناطق التنمية ذات الأولولية: الرؤية والمُرتكزات ونطاقات ومراحل التنمية** "، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، القاهرة، يناير، ٢٠١٤.

١١- وزارة البيئة المصرية،" **برنامج الرصد البيئى للبحيرات المصرية: الرحلة الحقلية الثانية: بحيرة البردیل** "، جهاز شئون البيئة، قطاع نوعية البيئة، الإدارة المركزية لنوعية المياه، القاهرة، نوفمبر، ٢٠١٦.

١٢- وزارة البيئة،" **التوصيف البيئى لمحافظة بورسعيد** "، جهاز شئون البيئة بمحافظة بورسعيد، بورسعيد، القاهرة، ٢٠٠٧.

١٣- وزارة التجارة والصناعة،" **إستراتيجية التنمية الصناعية لمحور قناة السويس** "، الهيئة العامة للتنمية الصناعية، مركز تكنولوجيا ونظم المعلومات، القاهرة، ٢٠١٤.

١٤- وزارة التنمية المحلية (**MLD**)،" **منذ بداية أزمة كورونا: إحالة آلاف للنيابة العسكرية بسبب مخالفات البناء والتعدى على أملاك الدولة** "، تقرير بتاريخ (٢٠٢٠/٤/١٩)، القاهرة، إبريل، ٢٠٢٠.

١٥- وزارة التنمية المحلية (**MLD**)،" **تعزيز الزراعة الرأسية فى الصوب المحمية فى مصر : ضرورة لتحسين مستويات الأمن الغذائى وتوفير الوظائف المستدامة وتوليد الدخل** "، وحدة تطوير الإدارة المحلية، مشروع حياة للتنمية المحلية، القاهرة، أكتوبر، ٢٠١٥.

١٦- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، وزارة التموين والتجارة الداخلية،" **ندوة حول إنتاج وإستهلاك مصر من القمح**"، القاهرة، ٢٠٢٠.

١٧- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى،" **إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠** "، مجلس البحوث الزراعية، القاهرة، يناير، ٢٠٠٩.

١٨- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى،" **الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى** "، نشرات الإقتصاد الزراعى، أعداد متفرقة.

١٩- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى،" **بيان صحفى حول التعديات على الأراضى الزراعية منذ ثورة يناير وحتى عام ٢٠١٨** "، بتاريخ (٢٢ / ١٠ / ٢٠١٨)، القاهرة، ٢٠١٨.

٢٠- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى،" **نشرة الميزان الغذائى** "، أعداد متفرقة.

٢١- وزارة المالية،" **البيان الختامى التمهيدى لمشاريع الموازنات العامة للدولة** "، سنوات وتقارير مختلفة.

خامساً: القرارات والوثائق الدولية والأمم المتحدة:-

١- الأمم المتحدة،" **الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة: التقرير التجميعى ٢٠١٨ بشأن المياه والصرف الصحى: المياه النظيفة والصرف الصحى** "، ملخص تنفيذى، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٨.

٢- التقرير المختصر للجنة الأيت **(لانسيت)**،" **الغذاء الصحى من أنظمة الغذاء المستدامة: الغذاء والأرض والصحة** "، هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية، يناير، ٢٠١٩.

٣- جامعة الدول العربية،" **دليل الممارسات الزراعية الجيدة فى الوطن العربى** "، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، ديسمبر، ٢٠٠٧.

٤- جهاز أبوظبى للرقابة الغذائية،" **دليل الممارسة رقم ٨ لسنة ٢٠١١ بشأن زراعة الخيار فى البيوت المحمية** "، إعتماد مجلس الإدارة، إمارة أبوظبى، الإمارات العربية المتحدة، يوليو، ٢٠١١.

٥- اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربى آسيا **(الإسكوا)**،" **الأمن الغذائى** "، حول "**موجز سياسات الأمن الغذائى فى المنطقة العربية** "، الأمم المتحدة، لبنان، بيروت، ٢٠١٩.

٦- لجنة الأمن الغذائى العالمى،" **إحداث تغيير فارق فى الأمن الغذائى والتغذية: الإطار الإستراتيجى العالمى للأمن الغذائى والتغذية** "، النسخة الثالثة، روما، إيطاليا، أكتوبر، ٢٠١٤.

٧- اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة **(اليونيسكو)**،" **إنهاء كافة أشكال سوء التغذية وعدم إهمال أحد بحلول عام ٢٠٣٠** "، وثيقة للمناقشة، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، إبريل، ٢٠١٧.

٨- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان،" **خُطىَ ثابتة نحو إكتفاء ذاتى: أهمية استراتيجيات وسياسات الأمن الغذائى ودورها فى تَجسيد الحق فى الغذاء** "، مجلة حقوقية نصف سنوية، العدد (٢٦)، قطر، يونيو، ٢٠١٨.

٩- مركز الأسماك العالمى،" **تحليل سلسلة القيمة لمزارع الأسماك المصرية** "، المجموعة الإستشارية للبحوث الزراعية الدولية، تقرير المشروع رقم (٤٨)، ماليزيا، ٢٠١٢.

١٠- المركز الدولى للبحوث الزراعية فى المناطق الجافة،" **إنشاء البيوت المحمية** "، البرنامج الإقليمى لشبه الجزيرة العربية، دورة تدريبية فى الزراعات المحمية، دمشق، سوريا، ٢٠٠٥.

١١- منظمة الأغذية والزراعة،" **الأمن الغذائى العربى فى ظل محددات الموارد المائية** "، حول حلقة عمل متعلقة بالسياسات الزراعية، روما، إيطاليا، ١٩٩٦.

١٢- منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولى للتنمية الزراعية، برنامج الأغذية العالمى، منظمة الصحة العالمية،" **حالة الأمن الغذائى والتغذية فى العالم: بناء القُدرة على الصمود فى وجه تغير المناخ من أجل الأمن الغذائى والتغذية** "، سلسلة حالة العالم، تصدر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة **(الفاو)** روما، إيطاليا، ٢٠١٨.

١٣- منظمة الأغذية والزراعة،" **الحق فى الغذاء فى مجال التطبيق: إعمال الحق فى الغذاء على المستوى القطرى** "، روما، إيطاليا، ٢٠٠٦.

١٤- منظمة الصحة العالمية،" **إستخدام تركيز الهيموجلوبين لتَشخيص فقر الدم وتقييم وخامته** "، مؤشرات المغذيات الزهيدة، جينيف، سويسرا، ٢٠١١.

١٥- منظمة العفو الدولية،" **حقوق الإنسان من أجل كرامة الإنسان: مدخل إلى الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية** "، الطبعة الثانية، مطبوعات منظمة العفو الدولية، إنجلترا، لندن، ٢٠١٤.

١٦- الهيئة العامة لترويج الإستثمار وتنمية الصادرات،" **تقارير موجزة حول القطاعات الإقتصادية الواعدة: الزراعة والثروة السمكية** "، مسقط، سلطنة عمان، ديسمبر، ٢٠١٦.